

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf – M'sila-  
Faculté des Sciences Économiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Département Sciences économe



جامعة محمد بوضياف – المسيلة-  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم : العلوم الاقتصادية

## العنوان

# تقدير دالة الطلب على النقد في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد كمي

تحت إشراف:

أ. محمد صلاح

إعداد الطالب:

نورالدين بوزيد

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي  
رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ \* رَبَّنَا اغْفِرْ لِي  
وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ }

سورة ابراهيم

الآيات: 40 - 41

## شكر وتقدير

بسم الله و السلام على رسول الله خاتم الأنبياء و المرسلين  
أحمد الله و أشكره على توفيقى لإنهاء هذا العمل  
لا يسعني و أنا بصدد و ضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل  
إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و أسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ  
المشرف : "محمد صلاح" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة و على  
توجيهاته و حرصه المستمر.  
كما لن أنسى أن أشكر صديقي : "تورالدين نوي" و "عماد يوسفى"  
اللذان قدما لي المساعدة عند الحاجة ولم يبخلا عني بالنصح.  
و أخيرا أسدي عبارات العرفان إلى كل شخص مد لي يد المساعدة  
لإنجاز هذه المذكرة.

# الإهداء

قال تعالى "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسان"

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى التي غمرتني بعطفها وأنارت لي درب حياتي بحبها  
إلى الشمعة التي إشتعلت لتنير دربي، إلى من أوصتني بالعزم والقوة لمتابعة المشوار الدراسي حتى  
النهاية، إلى التي كانت ولا تزال نبع الحنان لي رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه آمين "حمامة".  
إلى رمز الصمود ونبع الرجولة والاستقامة إلى من ضحى بالنفس والنفيس من أجل أن يراني  
أكبر على درب العلم أبي العزيز "عمار"

إلى رفيقة دربي وسندي في الدراسة ابنة أختي "صوفيا".

إلى كل من ذرفت عيناه دمعا وكل من حمل لي في قلبه حبا إلى ورود البيت إخواني

وأخواتي وإلى كل أبنائهم وبناتهم وإلى ابن العم العزيز "عبد الحق"

إلى رفقاء الدرب: منير، نورالدين، عماد، كمال الدي، فاتح، نصر الدين

إلى كل طالبة وطالبات السنة الثانية ماستر اقتصاد كمي.

إلى كل من ذكره القلب و لم يذكره اللسان.

## مقدمة:

لقد ظل النقد والسياسة النقدية من أبرز المواضيع المثيرة للجدل ما بين الاقتصاديين، لاسيما منهم النقديين والكينزيين، ويرجع ذلك إلى ما للنقد من تأثيرات بالغة ومعقدة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما يقتضي عدم تركه للعشوائية والتخمين، وبالتالي ضرورة التنبؤ باتجاهاته المستقبلية. إن الاستقرار النقدي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، لا يمكن أن يتحقق في ظل غياب سياسة نقدية فعالة قادرة على ضمان توازن مستمر بين عرض النقد والطلب عليه. وحيث إن حجم عرض النقد يلبي احتياج الاقتصاد إلى السيولة، والذي يترجم من خلال طلب مختلف الأعوان الاقتصاديين على النقد، فإن دراسة دالة الطلب تمثل المدخل المنطقي لإدارة الكتلة النقدية، وتتضمن هذه الدراسة على وجه الخصوص تحديد المتغيرات الأساسية لهذه الدالة وذلك من خلال إسقاطها على الاقتصاد الجزائري والعمل على وضعها في شكل نموذج قياسي، وذلك بهدف ضبط الكتلة النقدية من جهة ومن جهة أخرى وضع السياسات النقدية الكفيلة بضبطها وهذا حسب ما يراها البنك المركزي، ومن هنا تتجلى معالم الإشكالية على النحو الآتي:

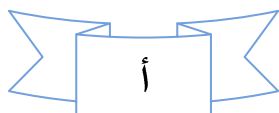
### التساؤل الرئيسي:

بناء على ما سبق فإنه يتبلور لدينا التساؤل الرئيسي التالي: " ما هي محددات الطلب على النقد في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2012)؟". وانطلاقا من هذا التساؤل الرئيسي وبهدف الإلمام بمختلف جوانب الموضوع فقد ارتأينا إلى تجزئة التساؤل الرئيسي إلى عدد من الأسئلة الفرعية والتي سنحاول الإجابة عنها في الفصول اللاحقة والتي جاءت كما يلي:

- ما هي العلاقة بين النقد والسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي كمدخلين لتحديد محددات الطلب على النقد؟

- ما هي أهم العوامل المؤثرة على الطلب في النقد في الاقتصاد الجزائري وما درجة تأثيرها؟.

- هل دالة الطلب على النقد في الاقتصاد الجزائري مستقرة؟.



### فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:  
الفرضية العامة: "يتحدد الطلب على النقد في الاقتصاد الجزائري بعوامل حقيقية وعوامل نقدية"

تقوم هذه الدراسة على ثلاث فرضيات أساسية هي:

- يستخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية في التأثير على كمية النقود.  
- تعتبر المتغيرات التالية: الدخل الحقيقي، معدل التضخم، معدل الفائدة المحلي، أسعار الصرف ذات تأثير عالي في دوال الطلب على النقد في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).

- في ظل التغيرات الداخلية والخارجية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، تكون دالة الطلب على النقود في الجزائر غير مستقرة.

### أهمية البحث:

تبرز أهمية تقدير دالة الطلب على النقد، وفهم العلاقة بينه وبين العوامل المؤثرة فيه إحصائياً، في إيجاد معادلة مستقرة للطلب على النقد تساعد على رسم سياسات نقدية مستقبلية مؤسسة على دراسات علمية ميدانية. وفي هذا الإطار فإن أهمية هذه الدراسة تنبثق من كونها تشكل محاولة في سبيل نمذجة دالة الطلب على النقد في اقتصاد محدد، وهو الاقتصاد الجزائري، على ضوء استقرار واسع للمتغيرات المستقلة لهذه الدالة.

### أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف عام ويتمثل في محاولة تقديم مساهمة من شأنها أن تساعد على تعزيز استخدام المدخل القياسي في الدراسات الاقتصادية عموماً والدراسات المتعلقة بدراسة دالة السيولة الكلية على وجه الخصوص. وفي هذا الإطار فإن الاقتصاد الجزائري، محل هذه الدراسة لا يشكل إلا حالة يمكن تعميمها على اقتصاديات أخرى متجانسة.

### حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: سوف نعمل على إسقاط دراستنا على الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بالسياسات النقدية المطبقة فيه.
- الحدود الزمانية: سوف نحاول من خلال دراستنا هذه إلقاء الضوء على فترتين مهمتين في تطور الاقتصاد الوطني، ويتعلق الأمر بفترة الإصلاحات الاقتصادية مع مؤسسات النقد الدولية وفترة برامج التنمية الذاتية المطبقة من طرف السلطات الجزائرية، وعليه تكون فترة الدراسة: 1990-2012.

### أسباب اختيار الموضوع:

- تتمثل أهم الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:
- مساهمة التطور الذي عرفته نمذجة الظواهر الاقتصادية الكلية.
- الدراسة تتدرج في إطار التخصص المتبع - اقتصاد كمي -.

### منهجية الدراسة:

سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي في إنجاز الجانب النظري وتحليل واقع الطلب على النقود في الجزائر من خلال الإطلاع على عدد من المراجع والمذكرات والملتقيات والتقارير المنشورة من طرف مختلف الدوائر الحكومية الإدارية والهيئات الدولية (الديوان الوطني للإحصاء، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، البنك الدولي،...).

أما بالنسبة للجانب التطبيقي سنعمد على منهج دراسة حالة وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي الذي يسمح بتطبيق ما قمنا في الجانب النظري بالاستعانة ببرنامج (Eviews4).

### تقسيمات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية والإجابة عن تساؤلاتنا وقصد التأكد من مدى صحة الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاث فصول:

**الفصل الأول:** سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري للطلب على النقود، بدأ بعرض بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالطلب على النقود والكتلة النقدية والأرصدة النقدية، ثم نتطرق إلى موضوع السياسة النقدية لارتباط هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بالطلب على

النقود، وفي الأخير نتطرق إلى الطلب على النقود في النظرية الاقتصادية للبحث عن المتغيرات المفسرة لهذه الظاهرة.

**الفصل الثاني:** سنتطرق في هذا الفصل إلى تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري بدأً بالمسح النقدي الذي يحلل المجمعات النقدية، ثم بعد ذلك نقوم بتحليل الكتلة النقدية في الجزائر، وفي الأخير سنحاول تحديد المتغيرات التي تؤثر على الطلب على النقود في الجزائر استناداً إلى النظرية الاقتصادية والتعريف بكل متغير على حدا.

**الفصل الثالث:** نقوم في هذا الفصل إلى التطرق إلى الدراسات السابقة من أجل تدعيم المتغيرات التي تم الاعتماد عليها في التقدير، بالإضافة إلى إسقاط الجوانب النظرية التي تطرقنا إليها في الفصلين السابقين على ظاهرة الطلب على النقود في الجزائر بهدف بناء نموذج صالح للدراسة.



## تمهيد

إذا كانت بساطة الحياة في عصور سابقة لم تستدع ضرورة قيام مبادلات مختلفة ومتنوعة، فإن تطورها أدى إلى تشابك علاقات ومصالح مختلف المجتمعات بما يستلزم إجراء مبادلات مختلفة – عينية وغير عينية – لا يمكن تحقيقها بالاعتماد في نظام المقايضة، وبالتالي اضطر الإنسان إلى إيجاد وسيلة النقود يستخدمها كوسيط في مبادلاته، وبذلك انتقل من اقتصاد تقايض إلى اقتصاد يعتمد على النقود كأداة لتبادل مختلف السلع والخيرات. وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

**المبحث الأول:** تضمن النقود والسياسة النقدية حيث قدمنا عدة تعاريف ووظائف خاصة بالنقود في مطلبه الأول، أما في الثاني فقد تكلمنا عن السياسة النقدية وأدواتها التي تعتبر الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والائتمان، وفي مطلبه الأخير تكلمنا عن العلاقة التي تربط بينهما.

**المبحث الثاني:** تناول دوال الطلب على النقد في ثلاث مطالب كل مطلب يحتوي على النظرية التي اهتمت بالجانب النقدي وحاولنا إظهار الاختلاف بين هذه النظريات.

### المبحث الأول: النقود والسياسة النقدية.

تتحدد السياسة النقدية بموجبات فلسفة النظرية النقدية واتجاهات النظام السياسي الحاكم ، فهي حلقة الوصل التي تترجم النظرية الى الواقع العملي (1). وقد شهدت السياسة النقدية تعددا وتنوعا في اهدافها ووسائلها نتيجة التطور الذي اصاب النظرية والتحليل الاقتصادي من جراء التغيرات التي طرأت على الاقتصاديات الرأسمالية ، ويمكن تمييز اطارين لها يتحدد الاول بالمعنى الضيق الذي يتم فيه تنفيذ اجراءات مباشرة يمكن بواسطتها تنظيم كمية النقود في التداول، اما النوع الاخر فهو الاطار الواسع الذي يشتمل على التنظيم النقدي.

### المطلب الأول: تعريف النقد ووظائفه.

تبدأ دائرة تعريف النقود من حدود الوظائف التي تؤديها، وربما كان من الأفضل التعرف على تلك الوظائف، إلا أنه من المتعارف عليه هو تقديم تعريف الشيء، ثم بحث وظائفه فيما بعد، و في هذا المطلب سنتعرض إلى أهم التعريفات في الفرع الأول و كذا وظائف النقود في الفرع الثاني.

### الفرع الأول: تعريف النقود

إن تقديم تعريف نهائي و دقيق للنقود أمر ليس يسيرا، لأنه سيواجه الكثير من العقبات و الاختلافات لأن فضاء عمل النقود هي الحياة العملية و ليس أمرا مجردا كما أن مفهوم النقود دائم التطور و التغير باستمرار.

ومن التعاريف الأكثر شيوعا للنقد " أنه أي شيء له صفة القبول العام، ويستخدم كوسيلة نهائية لدفع أثمان السلع والخدمات و تسوية النقود" وهذا التعريف يجعل كلا من العملة (النقد الورقي و المعدني) و الودائع تحت الطلب نقدا. (2) والمراد هنا هو تعريف النقد من خلا لوظائفه الخاصة به وحده، والتي لا يمكن أن تنسب لغيره.

1- Andrew Crockett, **Theory policy money and institution**, p.1, preface, 1965, P.33.

2- رحيم حسن، **النقد والسياسة النقدية**، دار المناهج للنشر والتوزيع-عمان، 2006، ص18.

وقد عرفها ج.ف.كراوز بأنها: "أي شيء يقبل قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ويستخدم في نفس الوقت مقياساً للقيم ومستودعاً لها"<sup>(1)</sup> وهو تعريف يستند أساساً إلى وظائف النقود. وقد عرفها محمد زكي شافعي بقوله: "أي شيء يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات"<sup>(2)</sup> وهو تعريف يركز على خصائص النقود، وعرفها أحمد فريد وسهير محمد بأنها: "المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي الوسيلة أو الأداة التي تمنح لصاحبها القوة الشرائية التي تمكنه من إشباع احتياجاته، كما أنها من الناحية القانونية تمثل له الأداة التي تمكنه من سداد التزاماته"<sup>(3)</sup> وهو تعريف يركز على الجانب القانوني للنقود.

وبالتالي يمكننا أن نقدم تعريفاً شاملاً للنقود فهي أي شئ تتوفر فيه ثلاثة عناصر:

1- أن يحظى بالقبول العام

2- يكون وسيلة لتسديد الديون و دفع قيمة الإلتزامات في كل مكان و زمان.

3- أن تكون قوتها الشرائية تؤدي إلى السداد الفوري التام و النهائي للدين<sup>(4)</sup>.

و بهذا التعريف نكون قد حددنا ما هي الأشياء التي يمكن أن ندخلها ضمن دائرة النقود : فمثلاً تعتبر النقود الورقية و المعدنية و الودائع تحت الطلب نقوداً لأنها يمكن أن تكون وسيلة للتبادل، بينما لا تعتبر الودائع الإيداعية و الآجلة نقوداً لكونها لا تكون مقبولة كوسيط للمبادلات، و يجب تحويلها إلى ودايع تحت الطلب أو أي شكل من أشكال النقود<sup>(5)</sup>.

و في الأخير يمكن أن نضيف أن النقد المصدر من البنك المركزي يمكن أن نعرفه بأنه دين على الدولة المصدرة له، فكان حامل للنقد الأجنبي مثل مقدار 50 دولار يحملها جزائري هذا يعني أن الإقتصاد الأمريكي مدين لحامل هذا المقدار بأن يدفع مقابلها سلعا و

1- صبحي تادرس قريصة، النقود والمصارف، دار النهضة العربية-بيروت- د.ط، ص.21.

2- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة -بيروت- ط.7، د.ت، ص.26.

3- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة-الاسكندرية، د.ط، 2000، ص.50.

4- Berger, Pierre, *La monnaie et ses mécanismes*, PUF Paris, 1982, p5

5- مايكل إيدجمان، الإقتصاد الكلي، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض 1988، ص ص 206-207.

خدمات، و كذلك النقد الذي تخلقه البنوك التجارية أي نقود الودائع يعتبر ديناً على البنوك التجارية.

### الفرع الثاني: وظائف النقود

اختلفت آراء علماء الاقتصاد في تقسيم الوظائف التي تؤديها النقود، فقسم بعضهم الوظائف إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تمثل الوظائف التقليدية وتتعلق بالتطور التاريخي للنقود، و المجموعة الثانية فهي تلك الوظائف الحركية ذات الطبيعة العامة المتعلقة بتوجيه النشاط الاقتصادي و التأثير على معدل نموه<sup>(1)</sup>. و يرى باحثون أن للنقود أربعة وظائف كل واحدة من هذه الوظائف تقضي على إحدى صعوبات المقايضة و هذه الوظائف هي: وسيلة للتبادل ووحدة للحساب، و مخزن للقيمة و معيار للمدفوعات الآجلة<sup>(2)</sup>، و ذكر بعضهم أنها الوظائف الأساسية للنقود<sup>(3)</sup>.

ويبدو للباحث تقسيم الوظائف كما قسمها بعض الاقتصاديين إلى وظائف أصلية أي جاءت هذه الوظائف مع مجيء أصل النقود ووظائف مكملة لها و تسمى وظائف مشتقة<sup>(4)</sup>، وهذا ما سنتعرض إليه فيما يلي:

#### أ- الوظائف الأصلية

إن الوظائف الأصلية للنقود جاءت للقضاء على صعوبات المبادلة في ظل المقايضة فكانت مرتبطة بالنشأة و هي ثلاثة: النقود وسيط للمبادلات، النقود مقياس للقيم، والنقود كمستودع (مخزن) للقيم، أما الوظائف المكملة فهي وظيفة النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة ووظيفة النقود و التكوين الرأسمالي.

1- عبد النعيم محمد مبارك، النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية 1985، ص 31 وما بعدها.

2- Stephen M. Goldfeld and Lester V. Chandler, **The economics of money and Banking**, Harper and Row, Publishers, New York, Cambridge 1981, P.07

3- Berger, Pierre, Op. Cit , pp.11-12.

4- يمكن تقسيم الوظائف أيضاً حسب الزمان، و هي المدفوعات الآجلة و مخزن للقيم و حسب المكان مثل وسيط للمبادلات، و مقياس للقيم.

أ-1- النقود وسيط للمبادلات:

إن من بين صعوبات المقايضة هي التوافق المزدوج بين رغبات المتبادلين، و هذه الصعوبة قد حدثت من المبادلات، و عقدت كل عمليات التبادل و ذلك بإلزام وجود المتعاملين من حيث المكان و الزمان ووجوب وجود السلعة المرغوبة من الطرفين المتبادلين و عندما ظهرت النقود و استعملت كأداة أو وسيط في المبادلات فقد تم القضاء على هذه الصعوبة التي ذكرنا، و تحولت العملية إلى عمليتين منفصلتين:

- عملية بيع من جهة بواسطة النقود : بيع سلعة ← تسديد بالنقود

- عملية شراء من جهة أخرى بواسطة النقود أيضا : نقود ← شراء سلعة

و لم يصبح صاحب السلعة (A) في حاجة إلى مبادلة سلعة أخرى (B)، و إنما أصبح كل منهما بإمكانية بيع ما لديه من إنتاج سلعته مقابل الحصول على النقود، وأن يشتري ما يريد بواسطة النقود، ولا تختفي هذه السلعة (النقود) كما هو حال السلع الأخرى المستهلكة من التداول و بالتالي فإن كل تبادل مباشر لسلعتين فقد اختفى لصالح تبادلين مقابل نقود<sup>(1)</sup>، و لقد نتج عن استخدام النقود كوسيط للتبادل مجموعة من المزايا:

1- **سهولة التبادل:** بعد ما كانت تتميز المبادلات بالصعوبة أصبح الأمر سهلا و قد أدى ذلك إلى اختزال الوقت و الجهد الذين كانت تتطلبهما عملية المقايضة و هو ما زاد في تشجيع الأفراد على زيادة التخصص و تقسيم العمل من أجل زيادة الإنتاج و اتساع حجم المعاملات دون الخوف من عوائق التبادل و تصريف الفائض من الإنتاج.

2- **ازدياد حرية الأفراد في اكتساب القوة الشرائية:** لما كانت النقود قوة شرائية عامة فقد جعلت الأفراد يتمتعون بحرية الإختيار الواسعة، بحيث يمكن لحامل النقود أن يقوم بعمليات شراء في أي وقت يريد و في أي مكان كان و في اكتساب أي سلعة يريد، و هو ما كان يفتقده في نظام المقايضة التي كانت تفرض عليه شروطا صعبة في عملية التبادل.

3- **زيادة حجم التداول للنقود:** في ظل نظام المقايضة لا يمكن لأي سلعة مهما كانت خصائصها أن تتداول بالشكل و بالحجم الذي عرفته النقود، فقد زاد الإقراض و الإقتراض

1-Michelle de Mourgues, *Théorie et politiques monétaires*, 2 édition Dalloz 1984,p4.

و زادت كميات الإنتاج، و أصبحت النقود متداولة لكونها تتمتع بقوة إبراء غير محدودة نظرا لما تحظى به من قبول عام سواء عند الدائنين أو المدينين.

## أ-2- النقود مقياس (معياري) للقيمة :

ويقصد بهذه الوظيفة هي أن النقود وحدة الحساب المستخدمة في تحديد قيمة كل سلعة أو خدمة بالنسبة لغيرها من السلع و الخدمات. فالنقود هنا تحدد أسعار السلع و الخدمات، فكما أن الطول يحدد بالمتر، و الوزن بالكيلوغرام... و هكذا فإن قيم السلع و الخدمات تتحدد أيضا بوحدات النقود و في ظل الاقتصاد النقدي يتم تحديد أسعار السلع و الخدمات عادة باستخدام الوسيط الذي تم به التبادل و هو النقود، و من الطبيعي أن يعبر هذا الوسيط عن القيم النسبية للسلع و الخدمات و وجود مقياس مشترك تنسب إليه قيم الأشياء فهو يسهل عملية تحديد السلع و الخدمات الموجودة وبالتالي فإن قيمة النقود داخل البلد تتحدد انطلاقا من المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات لان الأسعار هي التعبير أو الترجمة لقيمة السلعة بوحدات نقدية (1).

إن كل وحدة الحساب عندما تقبل من قبل المجتمع يجب أن تتمتع بالثبات النسبي حتى تبقى مقبولة كمعيار لتحديد قيم السلع و الخدمات، أي يكون النقد قادرا على شراء نفس الكمية من السلع باستمرار، ولكن هذا ينطبق على وحدات القياس الأخرى بينما وحدة النقود لا تتمتع على الدوام بالثبات وخاصة في عصرنا الحاضر، فقيمة الوحدة النقدية قد تنخفض (أي قدرتها على شراء كمية كبيرة من السلع و الخدمات) أو ترتفع (قدرتها على شراء كمية كبيرة من السلع و الخدمات) فالنقود يجب أن تتسم بالثبات النسبي لكي تكون مقياسا عاما مرضيا للقيم، ولكن رغم هذا فإن وظيفة النقود كمقياس عام للقيم قد أدت كثيرا من التسهيلات فهي توفر المعلومات اللازمة لإتمام عمليات التبادل ثم وفرت الجهد والوقت، ويتم استغلال كل الموارد لاستخدامها مادام المقياس للمبادلات متوفرا وليس هناك أدنى صعوبة في تحقيق ذلك.

1-P.Berger, La monnaie et ses mécanismes que sais-je, PUF, 1971, p.12.

### أ-3- النقود مستودع (مخزن) للقيمة:

قد عرف الإنسان الإدخار والتخزين منذ القديم و لكن في ظل مرحلة المقايضة من الصعب أن يحتفظ الإنسان بكثير من السلع، ولذلك فإن انتشار استعمال النقود قد دلل هذه الصعوبة وأصبح بإمكان الأفراد الاحتفاظ بالنقود فهي مستودع جيد نظرا لقدرة حائزها الحصول على ما يشاء من السلع فبفضل النقود يمكن للفرد أن يقوم بادخار الفائض في شكل نقود لإنفاقها في المستقبل، وبهذا فإن أهمية النقود ظهرت كوسيلة للإدخار أو اختزان القوة الشرائية أو أستيداعها من أجل استخدامها في الأجل.

وتعتبر النقود سيولة كاملة بل هي السيولة نفسها لأنها أصل من الأصول المالية الذي يمكن استخدامه بشكل فوري ومباشر لأن السيولة هي السهولة والملائمة في استخدام الأصل للحصول على السلع والخدمات أو لتسديد الديون دون أن تفقد من قيمتها أي شيء، وهذا يبين أن النقود تحمل في ذاتها قوة شرائية مستودعة فيها، وتكون حاضرة عند استخدامها في أي لحظة، ولكن هذا لا يعني أن النقود في عصرنا الحاضر هي الأصل الوحيد الذي تخزن فيه الثروة أو يتم الاعتماد عليه في الادخار، بحيث أن الفرد قد يحتفظ بثروته في أصل آخر أو مجموعة الأصول المالية كالأوراق المالية (الأسهم و السندات) أو الأصول الثابتة مثل العقارات و الأراضي، إلا أن الاحتفاظ بالثروة في صورة هذه الأصول غير النقود لا تتمتع بالثبات، فهي قد ترتفع أو تنخفض قيمتها في السوق، كما أنها لا تتمتع بالسيولة الكاملة لأنها تحتاج إلى وقت لتحويلها إلى نقود أي لا تقوم مقام النقود مباشرة و بشكل فوري، على أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود كمخزن للقيم تكون أحيانا مرتفعة، بحيث أن التضخم يؤدي إلى خفض قوتها الشرائية.

و على الرغم من انخفاض قيمة النقود و تعرضها كمخزن للقيم للانخفاض، إلا أنها تتمتع بالسيولة التامة و هذه الصفة يفضلها أغلب الناس، الأمر الذي يدفعهم إلى اختيار النقود كمستودع للقيم أكبر من الأصول الأخرى، فعندما يطلب الأفراد النقود لاختزان قيمهم فإن ذلك سيؤدي إلى بيع الأسهم و السندات مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها، و بالعكس فعندما يقل الطلب على النقود و يحتفظون بثروتهم في صورة سندات و أسهم فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها و هو ما يحدث تقلبات في الدورة الاقتصادية و هو ما يؤكد أهمية وظيفة النقود كمخزن للقيم.

ب- الوظائف المكملة

ب-1- النقود أداة للمدفوعات الآجلة:

عندما يتم استخدام النقود وسيط للتبادل و كمقياس للقيم فإنه من الضروري أيضا أن تسدد بها المدفوعات الآجلة أو المستقبلية، و بالتالي فهي مكملة لهاتين الوظيفتين الأصليتين، فالمعاملات المالية التي تكثر في المجتمعات الحديثة ينتج عنها التزامات نقدية في المستقبل (كالمعاشات، الأجور، المرتبات و الأرباح... الخ) كما يترتب عنها بعض العقود التي تتضمن مدفوعات تسدد في المستقبل بوحدة نقدية، و كما رأينا أن هناك صعوبة كبيرة للمدفوعات الآجلة بالسلع العينية في نظام المقايضة، و لذلك فإن استخدام النقود كأداة للمدفوعات الآجلة يقضي على كثير من هذه الصعوبات التي كانت في الماضي، و يفضل الكثير من الأفراد أن تكون وسيلة المدفوعات المستقبلية هي النقود، و يعود السبب في ذلك إلى أن أصحاب المعاملات لا يتوقعون حدوث تقلبات كبيرة في قيمة النقود.

إن نجاح قيام النقود بوظيفتها هذه و أدائها بشكل جيد يتطلب تحقيق الإستقرار النسبي للقوة الشرائية في قيمة النقود، فإذا ارتفعت قيمة النقود فإن ذلك سيلحق أضرارا بالمدينين، و في ذات الوقت سيحقق للدائنين أرباحا و عكس ذلك إذا انخفضت قيمة النقود فإن ذلك سيجعل المدينين يستفيدون من ذلك نتيجة لهذا الإنخفاض، بينما يلحق أضرارا بالدائنين. فإذا توقع الأفراد حدوث انخفاض كبير في القوة الشرائية للنقود، فإن المتعاقدين يفضلون استخدام أنواع أخرى من النقود التي تتسم بالثبات النسبي في قيمتها.

ولقد حدث هذا تاريخيا في ألمانيا سنة 1923 عندما عانت من حالة التضخم المفرط بحيث ارتفعت الأسعار ارتفاعا سريعا، و بالتالي انخفضت قيمة النقود المستعملة (المارك) في ألمانيا آنذاك، مما ترتب عن ذلك استخدام العملات الأخرى في العقود الآجلة مثل الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، كما أن كل العقود الآجلة في كل الدول التي مسها التضخم قد كانت تستعمل "شرط الذهب" "Gold clause" والغرض منه هو قياس قيمة العملات المستخدمة بالنسبة إلى الذهب و فحوى هذا الشرط هو أن يدفع المدين مبلغا معيناً من النقود يكافئ كمية معينة من الذهب وقت الوفاء بالالتزامات و يكون هذا مسجلا في

العقد<sup>(1)</sup> و يدمج كثير من الإقتصاديين وظيفة النقود مقياس للقيم مع وظيفة النقود كأداة للمدفوعات الآجلة و لا نعالج هذه الوظيفة بصفة منفصلة<sup>(2)</sup>.

## ب-2- النقود و التراكم الرأسمالي :

لقد انتقلت وظيفة النقود من مجرد أداة لتسهيل المبادلات في الاقتصاد النقدي المعاصر إلى أداة أساسية مرتبطة بأسواق رأس المال، بحيث تعتمد أسواق رأس المال على النقود في تحويل الأرصدة المالية من أصحاب الفائض (المدخرين) إلى جانب أصحاب العجز (طالبي الاستثمار).

فأصحاب الإدخار هم أفراد يضحون بجزء من استهلاكهم الحاضر من مدخولهم إلى استهلاك مستقبلي، أما المستثمرون فهم يريدون تحقيق أرباح في المستقبل من خلال الفرص الإستثمارية المتاحة كإقامة مشروعات إنتاجية جديدة، أو زيادة التوسع في المشروعات القائمة، و المستثمرون يعتمدون في إقامة مشروعاتهم الجديدة أو التوسع فيها على الموارد المالية التي يوفرها المدخرون فهم يلجؤون إلى الإقتراض من المؤسسات المالية المختلفة، و هذا ما يفتقد في ظل نظام اقتصادي قائم على المقايضة بحيث لا يمكن أن تحدث عقود القروض و ذلك بالإعتماد على السلع لأن ذلك يعرضها للتلف و صعوبة التخزين. أما في العصر الحاضر فإن للنقود قوة شرائية عامة الأمر الذي يجعلها أن تكون أداة في إبرام العقود و تسديد الديون، فلو أن هذا الأمر تم بالسلع و الخدمات فإن ذلك سيؤدي إلى ضعف القبول من قبل مجموع الأفراد و هو أمر لا يحبذ المدخرون، و من ثم تظهر وظيفة النقود في التراكم الرأسمالي<sup>(3)</sup>.

ومن هنا تبدو وظائف النقود الأساسية هي الثلاثة الأولى: وسيط للمبادلات ووحدة للحساب (مقياس للقيم)، ومستودع للقيم، أما الوظائف الأخرى فهي مشتقة أو مكملة فهي انتشرت أكثر لما وصل النقد إلى أشكاله المتطورة.

ومن الإقتصاديين من يضيف وظائف أخرى و كلها مشتقة مثل النقود أداة للمحاسبة بحيث تكون أساس إجراء المقارنات بين القيم الحاضرة للنقد و القيم المستقبلية المتوقعة له

1- محمود أحمد عبده، الموجز في النقود و البنوك، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1989، ص.18.

2- محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص.21.

3- عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات النقود، النسر الذهبي للطباع، 1996، ص.17.

على طول الفترة التي ستنفذ فيها المشروعات الإستثمارية، و بالإضافة إلى وظيفة النقد كوسيلة لجرد أوضاع الخزينة و ذلك من أجل :

- تحديد أرقام المستحقات المقبلة المتوقعة على الخزينة.
- تكوين الإحتياطات و تحقيق الإِدخارات.

و بالتالي فإن النقد هنا يؤدي وظيفة الإحتياطي أو كأساس لعمليات الإئتمان التي تطلبها المؤسسة (1).

### المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية و أدواتها

يتباين مفهوم السياسة النقدية من نظام نقدي إلى اخر طبقا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي يعمل النظام النقدي ضمن محيطه، اذ تمثل السياسة النقدية موقف السلطة السياسية من النظام النقدي للمجتمع الذي تقوده أيا كان هذا الموقف (2).

### الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بأنها: "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية" (3). ويعرفها Kant بأنها: "إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة" (4) وتشتمل السياسة النقدية على: "جميع القرارات و الاجراءات النقدية بصرف النظر عن ما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي" (5). وهناك من عرف السياسة النقدية بأنها "مجموعة الاجراءات التي تنفذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة" (6).

<sup>1</sup>- فوزي عطوي، في الإقتصاد السياسي ، النقود و النظم النقدية ، دار الفكر العربي ، بيروت 1989 ، ص 231.  
2- P.A. Samuelson and W.D. nordhaus , Economics McGraw-Hill Co-12ed Singapore , 1985 , p.34

<sup>3</sup> - ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، دار الفكر -الجزائر، د.ط، د.ت، ص.24.

<sup>4</sup> - عبد المنعم سيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر المفرق-الأردن، د.ط، 1988، ص.372.

<sup>5</sup> - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد-عمان -الأردن، 2004،

<sup>6</sup> - عبد المنعم عفر، السياسة الاقتصادية والشرعية في الاسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، ط1. 1987، ص.381.

وذلك أن المصدر الأساسي للأصول السائدة إنما هو خلق الائتمان من طرف المصارف التجارية<sup>(1)</sup> حتى إنها أصبحت سياسة مستقلة تسمى السياسات الائتمانية وتعرف بأنها: "التأثير في حجم وسائل الدفع الإجمالية بحيث يؤدي إلى امتصاص السيولة الزائدة ، أو مد الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي في نقص السيولة"<sup>(2)</sup>.

وتشتمل السياسة النقدية على نوعين من القرارات، وفيما يخص الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها فهو قرار سياسي يتخذ في الغالب على مستوى الحكومة، واما وسائل تحقيق تلك الأهداف فهي مقررات تتصل بالبنك المركز بالتنسيق والجهات السياسية ويعد مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر مع ظهور الأزمات الاقتصادية و الحروب و مع ظهور الأوراق النقدية و المشاكل المتعلقة بها وبغيرها من أمور النقد و خاصة التضخم<sup>(3)</sup>.

ولا يعني تأخر ظهور مصطلح السياسة النقدية عدم وجود التطبيق العملي لها قبل ذلك، فقد قامت الدولة الإسلامية في بداية الأمر بصك النقود وتميز الخالص من المغشوش منها وتحديد مقدار متداول منها، حفضا للحقوق وتحقيقا لاستقرار الاسعار، وكل ذلك من صميم السياسة النقدية<sup>(4)</sup>.

وقد عرفها الاقتصادي (G.L Bash) على أنها: "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"<sup>(5)</sup> كما عرفت السياسة النقدية بأنها: "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - سامي خليل، النظريات و السياسات المالية و النقدية، شركة كاظمة - الكويت، د.ط، 1982، ص.647.

<sup>2</sup> - مصطفى النشترتي، السياسات النقدية والمصرفية ، مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكندرية ، ط.2، 1984، ص.239.

<sup>3</sup> - عبد المنعم السيد علي، مرجع سبق ذكره ، ص.375.

<sup>4</sup> - جمال بن دعاس، جمال لعمارة ، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي، دار الخلدونية ، ط.2007، 1، ص.87.

<sup>5</sup> - G.L Bach, **Federal reserve policy making**, N.Y Alfred A . Knopf. (1950) P .35.

<sup>6</sup> - J. Pierre Pattat, Monnaie, **Institution Financières et Politiques monétaires**, 4 éd, Economica, paris, paris, 1987, P. 277.

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي **Einzig** وهو: "أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"<sup>(1)</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة فإن أي تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي :

- 1- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية .
- 2- تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية .

#### الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية

يطلق على الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والائتمان مصطلح السلطات النقدية، وهي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية، ويعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة، ويمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية التي سنتناولها أولاً، وأدوات كيفية ( نوعية) التي سنعرضها ثانياً.

#### أ- الأدوات الكمية للسياسة النقدية

ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك وبغض النظر عن أوجه استعمالاته، ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع، باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الكمية وهي سياسة معدل إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني وستناول كل أداة على حده فيما يلي:

1-Einzig, **Monetary Policy : Means and Ends** , Penguin Books HarmondsworthMidlesex , 1964 , P50.

### أ-1- سياسة معدل إعادة الخصم

ويقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات<sup>(1)</sup>.

### أ-2- سياسة السوق المفتوحة

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان، وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية<sup>(2)</sup> وكان أول من استخدم هذه السياسة هو بنك إنكلترا كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالاً سنة 1931، وكانت تستعمل باعتبارها مجرد وسيلة تدعيمية بهدف جعل أسعار خصم البنوك المركزية أكثر فاعلية، وبمرور الزمن أصبح تطبيق هذه العمليات الطريقة الرئيسية للسيطرة على الائتمان، وفي بعض الأحيان تستعمل كأداة مستقلة.

عندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأوراق المالية ( كأذون الخزانة )، وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشتري لهذه الأوراق، وبالتالي تتخفف سيولتها، ومقدرتها الإقراضية إذا كان غرض البنك المركزي هو تقييد الائتمان ومحاربة التضخم، وعندما يقوم البنك المركزي بشراء هذه الأصول التي تعرضها البنوك التجارية، فتحصل على مقابلها نقودا مما يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الإقراضية إذا كانت رغبة البنك المركزي هي التوسع في الائتمان .

1- عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص.397.

2- باري سيجل، النقود والبنوك و الاقتصاد، ترجمة عبد اللطيف منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض-السعودية، 1987، ص 27-28.

### أ-3- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري

نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم<sup>(1)</sup>.

### ب- الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

تهدف الوسائل الكمية للسياسة النقدية التي تعرضنا إليها سابقا إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية ويكون هذا التأثير عاما دون تمييز، إلا أن هذا مضر ببعض الأنشطة الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها أيضا، ولذلك فإن البنك المركزي يستخدم أدواتا كيفية أو نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي، وهذه الأدوات كثيرة يمكن أن نلخصها في أداتين هما: سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض، وهو ما سنقوم بشرحه فيما يلي:

### ب-1- سياسة تأطير القرض

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود، بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية<sup>(2)</sup>.

### ب-2- السياسة الانتقائية للقرض

للقيام بسياسة تأطير القرض يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك وهي:

- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد من أجل تكلفة القرض المتعلق ببعض أنواع التمويلات المتعلقة بالتصدير أو بالسكن أو الزراعة أو الصناعة أو المهن الحرفية ، والجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القرض وكلفة الموارد التي تمول القرض وقد يأخذ شكل الإعانة المباشرة من طرف الدولة .

1- محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص 299.

2 - Jean, Pierre Huberac, **Guide des Méthodes de la qualité**, Paris, Maxima, 1998, P.328.

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
- فرض أسعار تفضيلية لإعادة الخصم.
- سياسة التمييز في أسعار الفائدة.
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي.
- تغيير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية.
- اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقته في منح القروض عندما تتجاوز القروض حدا معيناً.
- متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد.

ويمكن القول بشكل عام أن هذه الأدوات الكيفية تستعمل لتجنب التأثير الشامل الذي تخلفه الأدوات الكمية، وبالتالي فهي تقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة، ومنحها لقطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني، ولهذا تبدو فعاليتها في التأثير على توزيع القروض بين الأنشطة المختلفة، كما أن هذه الأدوات مكملة لأدوات الرقابة الكمية ولكن هذه الأدوات لا تتمتع بنجاح كبير، وإنما تتوقف على طالبي القروض أو المستفيدين من القروض عندما يقومون باستعمال هذه القروض في الهدف المتفق عليه مع البنك، وإلا فالنتيجة لا تكون مرضية لزيادة فعالية أدوات الرقابة الكيفية.

#### المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالنقود

رغم وجود مدرستين متميزتين أحدهما نقدية والأخرى مالية يدور بينهما جدل كبير إلى أن هذا لم يمنع وجود العديد من الاقتصاديين الذين يرفضون الانحياز لإحدى السياستين دون الأخرى. ويرى هؤلاء النفر أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له ما يبرره لأن استخدام أحدهما بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى في نفس الوقت لتحقيق أهداف معينة تتعلق بالاستقرار الاقتصادي، أو التوظيف الكامل، أو رفع مستوى المعيشة... الخ<sup>(1)</sup>.

ويمكن حصر الأسباب التي أدت إلى ضرورة المزج بين السياستين فيما يلي:

1- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية-الاسكندرية، 2007، ص.355.

-التغيرات الحديثة التي طرأت على الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول الصناعية وما يترتب عليها من عدم استقرار وظهور العديد من الانتقادات الموجهة الى أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة في الماضي القريب والتي امتدت إلى النظام المصرفي المطبق في هذه الدول في الوقت الحاضر. وبذلك عادة ما يوجه النقد إلى البنوك في حالة المبالغة في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، في الوقت الذي يوجه فيه اللوم الى الحكومة عندما تلجأ الى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي<sup>(1)</sup>. وهو ما يعني توجيه اللوم الى السياسة النقدية في الحالة الاولى والى السياسة المالية في الحالة الثانية ويتطلب ذلك عدم اعتماد الدولة على سياسة دون أخرى.

-ان استخدام السياسة النقدية لضبط المعروض النقدي ضرورة هامة و مع ذلك فهي غير كافية لتحقيق هذا الغرض اذ لابد من استخدام السياسة المالية وسياسة الاجور والاسعار و الدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار عن طريق الاقتراض أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص وهو ما يعتبر ممكنا من الناحية النظرية فقط. وبنفس المنطق فإن استخدام السياسة المالية وحدها لتشجيع الاستثمار الخاص عن طريق خفض الانفاق الحكومي أو العام يمكن أن يؤدي عمليا الى انخفاض هذا النوع من الاستثمار بدلا من زيادته خاصة في الدول النامية التي تتأثر اقتصاداتها كثيرا بالأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية و تقلبات عملاتها في أسواق النقد العالمية<sup>(2)</sup>. ويعني ذلك ضرورة استخدام الأدوات النقدية أيضا لتشجيع الاستثمار الخاص وضبط سعر الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

-المشاكل التي عادة ما تحدث بين السلطات المالية (النقود) والسلطات النقدية وما يترتب عليها من انقسامات و اضطرابات اقتصادية إذا ما سلك رجال السياسة المالية طريقا وأصر رجال السياسة النقدية على نهج طريق مخالف أو مستقل<sup>(3)</sup>. ويعني ذلك أنما تريد

1-zijlstra. Central bankingwith the benefit of hindsight. The per jacobssonfoundation. 1976. P.12  
2-guidocarli. Milton Gillbert. Why Banks are unpopular? The per jacobsson. Foundation. 1981.pp. 14-26.  
3-Albert Adomakoh. Central bankingwith the benefit of Hindsgh. The 1981 per jacobsson Lecure.P.21.

السياسة المالية مثلا بناءه تقوم السياسة النقدية بهدمه، وهو ما يشير الى أهمية تكامل السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة على خير وجه، ويحدث ذلك بوضوح في الدول التي تتعاقب فيها حكومات كثيرة، وتنتهج كل حكومة سياسة مخالفة لما تنتهجه الحكومة الاخرى مما يؤدي إلى حدوث نوع من التخبط والاضطرابات الاقتصادية ويتعثر تنفيذ برامج الخطة العامة بمعدلاتها المستهدفة.

-لا تستطيع السياسة النقدية بمفردها تلقي الصدمات في معركتها مع أزمة التضخم والتوقعات المستقبلية، إذ لابد من تضامن السياسة المالية معها في هذه الامور طالما ان آليات السوق الحر لم يعد من الممكن الاعتماد عليها لدفع الاستثمار الثابت الى أعلى وتشجيع قطاع الأعمال إذ يتطلب تحقيق ذلك استخدام أدوات مؤثرة على جانب الطلب الكلي خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، ولا شيء خير من السياسة المالية يصلح للقيام بهذا الدور إذ تستطيع السياسة المالية استيعاب الارصدة النقدية التي يعجز كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال عن استثمارها، وذلك من خلال وسيلة التمويل بالعجز للموازنة العامة للدول ويتطلب ذلك أن تكون وسيلة التمويل بالعجز مرنة بحيث تتولى سرعة ضبط عرض وطلب النقود في أسواق المال<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: دوال الطلب على النقد

رغم اختلاف المدارس الاقتصادية بشأن النقود وآثارها، ما بين مدرسة تهمش دورها وتنقل من آثارها على مجريات الحيات الاقتصادية وأخرى ترى لها دورا لكن في حدود معينة، ثالثة تعطي لها أعظم الأدوار وترى أن تغيراتها هي صاحبة الدور الأكبر في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، رغم هذا الاختلاف تمثل النقود في تطورها ودورها وآثارها إحدى أهم الظواهر الاقتصادية.

### المطلب الأول: الطلب على النقود في التحليل الكلاسيكية

انصب اهتمام الكلاسيك على كمية النقو و اثرها على الاسعار ولم يهتموا بدرجة كبيرة بالطلب على النقود لانهم افترضوا حيادية النقود و انها لا تقوم سوى بوظيفة المبادلة لنقل السلع بين المتعاملين في السوق، وعندئذ يصبح الطلب على النقود هو طلب على كمية

1-حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص.358.

معينة من السلع، وعندما تطلب النقود فالهدف منها هو لغرض انجاز تسوية المدفوعات النقدية نتيجة لعمليات البيع و الشراء ولا تطلب النقود كمخزن للقيم او كقوة شرائية، أي الطلب على النقود هو بدافع المعاملات فقط والسبب في ذلك لافتراض الكلاسيك حالة التأكد الكامل من المستقبل وأن الإيرادات والمدفوعات معروفة من قبل الافراد و لا حاجة للاحتفاظ بالنقود لأغراض أخرى، كما يرى الكلاسيك ان النقود عقيمة ولا تعطي عائد وان الاحتفاظ بها يترتب عليه تكلفة فرصة بديلة.

اما العوامل المحددة للطلب على النقود لغرض المعاملات بنظر الكلاسيك فيمكن تحليله استنادا الى معادلة التبادل لفيشر Irving fisher في مؤلفه القوة الشرائية للنقود الصادر عام 1911، ومعادلة التبادل تتخذ الصورة التالية:

$$M.V=P.T$$

حيث ان:

$$M = \text{كمية النقود.}$$

$$V = \text{سرعة تداول النقود.}$$

$$P = \text{المستوى العام للأسعار.}$$

$$V = \text{حجم المعاملات او التجارة.}$$

ونظرا لعدم امكانية تقدير حجم المعاملات التجارية من السلع والأوراق المالية فإن عدد من الباحثين استبدل T بـ Y. بحيث تصبح المعادلة هي:

$$MV=PY$$

حيث ان Y تمثل حجم الانتاج الكلي من السلع والخدمات وأن PY تمثل انتاج القومي الاجمالي بالأسعار الجاري، وهذه المعادلة تشير أن حجم الانفاق الكلي (MV) تساوي كمية الانتاج القومي (PY)، ولما كانت كمية النقود توصف بأنها مجموع النقود لغرض تسوية المدفوعات الناجمة عن بيع وشراء السلع والخدمات وأن النقود المطلوبة (Md) تطلب لغرض انفاقها على السلع والخدمات فان عرض النقود يساوي الطلب على النقود، ويمكن التعبير عن الطلب على النقود في المعادلة السابقة على أساس ما يلي:

$$Md = \frac{YP}{V}$$

وهذه المعادلة تشير بان الطلب على النقد لغرض انفاقه يتأثر بثلاث عوامل هي الناتج الحقيقي من السلع والخدمات (Y) ومستوى الأسعار (P) وسرعة تداول النقود (V)، ولذلك فإن الطلب على النقود يتغير بصورة ايجابية بنفس اتجاه التغير في الانتاج والاسعار وبعكس الاتجاه في سرعة تداول النقود<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: الطلب على النقود في التحليل الكينزي

باتباع نفس النهج الكلاسيكي رأى كينز أن هذا المكون للطلب على النقود يتحدد مبدئياً بمستوى المعاملات التي يقوم بها الأفراد، وحيث إن كينز اعتقد أن تلك المعاملات تتناسب مع الدخل، فإنه مثل الاقتصاديين الكلاسيك أخذ مكون المعاملات للطلب على أنه دالة طردية الدخل<sup>(2)</sup>.

فمع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغيير فإنه كلما ازداد الدخل زاد معه الطلب على النقود لأغراض المعاملات، وكلما انخفض الدخل انخفض معه الطلب على النقود لنفس الغرض.

### 1-دوافع الطلب على النقود

يعتبر الطلب على النقود تفضيل الرصيد النقدي في التحليل الكينزي من أبرز السمات التي تميزه عن التحليل الكلاسيكي، إذ يرى بأن النقود تعد من بمثابة مقياس للقيمة ووسيطاً لتسهيل المبادلات، وحدد في تحديده ثلاث دوافع للطلب على النقود:

1-رمزي ياسين يسع أرسلان، هيل عجمي جميل، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر-الأردن، ط.2009، 1، ص.231-232.

2- عبد المنعم مبارك وأحمد لنافة، النقود والبنوك، مركز الإسكندرية للكتاب، 1995، ص.255.

### 1-1-1- دافع الطلب على النقود بغرض المعاملات

يقصد به رغبة الأفراد في الاحتفاظ بجزء سائل نقدي أو أصول ذات سيولة مرتفعة (يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة وبدون خسارة) لمواجهة نفقات الحياة العادية والجارية (مأكل، ملابس، مسكن، ... الخ) <sup>(1)</sup>.

### 1-2-1- دافع الطلب على النقود بغرض الاحتياط

إن الحرص على تلاقي الاحتمالات التي تستدعي نفقات غير منتظرة، والأمل باغتنام سانحات غير متوقعة لإجراء مشتريات ملائمة، والرغبة أخيراً في المحافظة على ثروة نقدية لمجابهة التزام مقبل مشروط بالعملة، كل هذه الأمور تشكل دوافع جديدة للإبقاء على نقود سائلة <sup>(2)</sup>.

ومرد هذا الدافع هو: "عدم اليقين من المستقبل، ولذلك فمن الحكمة مواجهة هذا المستقبل المجهول المتوقع كالمرض، أو بظروفه الطارئة التي يصعب التنبؤ بها مقدماً كانهدام الدخل، أو اقتناص الفرص النادرة للشراء بشروط ملائمة قلما نحصل عليها في الظروف العادية كل هذه الاعتبارات تدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بقدر ملائم من النقود السائلة لتأمين أنفسهم وشعورهم بالأمان" <sup>(3)</sup>.

أخذين بمبدأ تحليل الفترة القصيرة إذ يتناسب الطلب النقدي طردياً مع الدخل.

وبما أن هناك تشابهاً بين الدافعين من حيث التأثير فإنه يمكن جمعهما في معادلة واحدة ولنتكن:  $L_1 = L_1(y)$ .

حيث تمثل:  $L_1$  الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياطيات.

$y$  : قيمة الدخل.

1 - مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، ط.5، 1985، ص.170.

2 - جون مينارد كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1991، ص.283.

3 - حيسن عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي-القاهرة، ط.4، 1992، ص.178-181.

وبما أن ميل الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط موجب، إذن:

$$L_1(y) > 0$$

### 1-3- دافع الطلب على النقود بغرض المضاربة

وهو أحد الدوافع لطلب النقود (التفضيل النقدي)، ومرد ذلك إلى توقع هبوط أسعار السندات، إذ أن هذا التوقع سوف يحفز الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقود بدلا من استخدامها في شراء السلع التي يأملون في شرائها فيما بعد بأسعار أكثر انخفاضا.

وهذا ما يميز التحليل الكينزي من حيث التحليل النقدي، إذ يتوقف هذا النوع من الطلب على سعر الفائدة، مشكلا علاقة عكسية مع قيمتها، أي يزيد الاحتفاظ بالرصيد النقدي لغرض المضاربة عند انخفاض أسعار الفائدة الجارية للسندات، وينخفض الرصيد عند العكس.

أما عندما تبدأ أسعار السندات في الارتفاع ويتوقع الناس ارتفاعا آخر فإن حافز المضاربة سوف ينقلب إلى حافز مضاد، وهو حافز التخلص منه، مثلما يسعون إلى التخلص من أية عملة رديئة، وعندما يكون التضخم على نطاق واسع لا يحتفظ الناس إلا بقدر من النقود يكاد يكفي قضاء مآربهم اليومية، وعلى ذلك تتضاءل إلى حد كبير الكمية التي يختزنونها من القوة الشرائية ممثلة في النقود" (1).

ولقد اعتمد كينز في دراسته لتغيرات الطلب على النقود لدافع المضاربة على المقارنة بين النقود والسندات، وذلك لإمكانية تحويل هذه الأخيرة إلى نقود بسهولة أكثر من غيرها من الأصول المالية، فعندما يقوم الفرد بشراء السندات فإنه يتخلى عن جزء من سيولته، وفي المقابل يحصل على دخل (على شكل فائدة) تدره هذه السندات، وبذلك عليه - الفرد - أن يوازن بين الحصول على الدخل مقابل التخلي عن سيولته أو المحافظة على سيولته

1 - حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 178-181.

لاستغلالها في أشياء أخرى أو اكتنازها بمعنى مدى ميل الفرد للمضاربة أولاً. ومن  
المعلوم أن للسند قيمتين:

القيمة الإسمية التي يصدر بها السند حيث تبقى ثابتة حتى يتم تسديد قيمته من طرف  
الجهة التي أصدرته إلى صاحبه.

ويمكن صياغة المعادلة على النحو الآتي:  $L_2 = L_2(i)$ .

حيث:  $L_2$  تمثل الطلب على النقود لغرض المضاربة.  
|: تمثل معدل الفائدة.

وبما أن هناك علاقة عكسية بين  $(L_2)$  و  $(i)$  كما أشرنا لذلك سابقاً فهذا يعني أن ميل الطلب  
على النقود بدافع المضاربة ذو ميل سالب أي:  $0 < L_2(i)$ .

طبقاً لما سبق تكون معادلة الطلب على النقود في التحليل الكينزي على النحو التالي:

$$M^d = L_1(y) + L_2(i)$$

ويتوقف الطلب على النقود لهذا لدافع المضاربة بالإضافة إلى مستوى الدخل على عدة  
عوامل منها:<sup>1</sup>

- درجة نمو تنظيم السوق المالي، وبالتالي مدى إمكانية تحويل قيم الأوراق المالية  
التي بحوزة الأفراد والمشروعات إلى نقود، فكلما كانت هذه الإمكانيات سهلة وتتم بسرعة  
ودون خسائر، وكلما كان الحصول على الائتمان من هذه السوق بشروط مرنة قلت  
الحاجة إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية أكثر لمواجهة احتمالات المستقبل.

- طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالفرد أو المشروع: ففي فترات  
الرخاء قد يتفائل هؤلاء بتحقيق مداخيل أكثر مستقبلاً، وبالتالي يقل طلبهم على النقود لهذا

<sup>1</sup> - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، مرجع سابق، ص 123.

الدافع، والعكس في فترات الأزمات أو الكساد حيث يزداد طلبهم عليها خوفا من تقلبات المستقبل.

-مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال: فكلما كان الطلب متقلبا على منتجات مشروع معين تطلب الأمر الاحتفاظ بمقدار أكبر من الأرصدة النقدية بغرض مواجهة الطوارئ بعكس الحال إذا كانت منتجات هذا المشروع تواجه طلبا مستقرا.

غير أن هذه العوامل لا تتغير عادة في الأجل القصير، ومن ثم فإن تغير دخل الفرد أو المشروع يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه في الكمية النقدية المحتفظ بها لهذا الدافع، وهي نفس النتيجة بالنسبة للطلب على النقود لدافع المعاملات عنه لدافع الاحتياط، إلا أنهما يشتركان في أنهما يتغيران طرديا مع تغير الدخل.

### المطلب الثالث: الطلب على النقود في التحليل المعاصر (النقديون)

في الخمسينيات من القرن الماضي شهد الفكر النقدي مساهمات عديدة لتحليل الطلب على النقود، وقد ارتبطت هذه الأفكار الجديدة باسم النظرية النقدية المعاصرة أو مدرسة شيكاغو وعلى رأس هذه المدرسة هو الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان Miton Friedman حيث يشير ان الطلب على النقود يعتمد على ثلاث عوامل:

1-الثروة الكلية: اكد فريدمان على الثروة و ليس الدخل كمصدر رئيسي للطلب على النقود ، والثروة هي اوسع من الدخل فهي تشمل على جميع مصادر الدخل مثل انتاج الافراد والموجودات النقدية والمالي و الحقيقية، وقد استخدم فريدمان سعر الفائدة للربط بين الدخل و الثروة، فإذا كان سعر الفائدة  $r$  والدخل  $y$  و الثروة  $w$  فإن مجموع الثروة هي<sup>1</sup>:

$$W = \frac{y}{r}$$

ومعنى ذلك أن فريدمان ينظر للثروة على أساس أنها القيمة الحالية لمختلف أنواع الدخول المتوقعة من مصادر الثروة المختلفة، وقد استخدم مفهوم الدخل الدائم الذي يختلف عن مفهوم الدخل الجاري، والدخل الدائم حسب رأيه يشم لجميع أنواع الدخول المتوقع الحصول عليها من مصادر الثروة المختلفة سواءا البشرية أو المادية خلال فترة زمنية

<sup>1</sup> - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، مرجع سابق، ص124.

## الفصل الأول: النقود في الفكر الاقتصادي وعلاقتها بالسياسة النقدية.

معينة، ويرتبط الطلب على النقود برأي فريدمان بعلاقة طردية مع الدخل الدائم، فكلما زاد الدخل الفردي الدائم وثروته زادة رغبة الأفراد بالاحتفاظ بأرصدة نقدية التي تعتبر شكل من أشكال الثروة .

2-عوائد الثروة: يرى فريدمان أن عوائد الاحتفاظ بالثروة يتمثل بما يلي:

النقود: ويتمثل العائد هنا في مقدار السلع التي تشتريها النقود مقابل العملة الوطنية.

السندات: ويتمثل عائدتها في سعر الفائدة الثابت التي يغلها السند سنويا بالإضافة الى التخير في قيمتها ايجابيا أو سلبيا.

الاسهم: وتدر الاسهم عائدا سنويا يمثل توزيعات الأرباح السنوية و الأرباح الرأسمالية الناجمة عن ارتفاع اسعار السهم في السوق المالية.

السلع المالية: وتدر هذه السلع عائدا يتمثل في ارتفاع اسعارها في السوق.

رأسمال البشري: هناك صعوبة في تقدير عائد رأس المال البشري بسبب عدم وجود سوق لرأس المال البشري كما يرى فريدمان، لكن قياس ذلك من خلال الأجر المدفوع لعنصر رأس المال البشري.

ان دالة الطلب على النقود عند فريدمان تتحدد على أساس المعادلة التالية:

$$\frac{M}{P} = f(rb, re, \frac{1}{p} \frac{dp}{dt}, W, \frac{Y}{P}, U)$$

حيث أن:  $\frac{M}{P}$  = الطلب على النقود بشكل أرصدة نقدية حقيقية.

$rb$  = العائد على سعر الفائدة على السندات.

$re$  = عائد الاسهم.

$\frac{1}{p} \frac{dp}{dt}$  = معدل التغير في الاسعار.

$W$  = العائد على رأس المال البشري.

$\frac{Y}{P}$  = الدخل الدائم الحقيقي.

$U$  = الازواق والتفضيلات.

وقد قام فريدمان بالتعاون مع الآخرين بتقدير دالة الطلب على النقود في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1870-1954) وتوصل الى ما يلي:

- 1- ضعف اثر سعر الفائدة على دالة الطلب على النقود وعلى سرعة تداول النقود، أي أن الطلب على النقود قليل المرونة بالتغيرات في أسعار الفائدة.
- 2- ضعف أثر التغير في الأسعار على الطلب على النقود في الظروف العادية وذلك عندما يكون التغير في الأسعار معتدلاً، ولكن هذا التأثير يكون واضحاً اذا كان معدل التضخم كبيراً.
- 3- ان الدخل الدائم الذي يعتبر بديلاً عن الثروة هو العامل الحاسم في التأثير على دالة الطلب على النقود، أي أن الطلب على النقود يستجيب للتغير في الدخل الدائم.
- 4- إن دالة الطلب على النقود هي مستقرة نسبياً للدخل الدائم، لأن الدخل الدائم يتسم بالاستقرار في الأجل القصير، ولكن تم قياس دالة الطلب على النقود في عام 1987، وجد ان هذه الدالة كانت غير مستقرة في جميع الدول الصناعية ما عدا ألمانيا. واستناداً لذلك فان العامل المهم في التأثير على دالة الطلب على النقود هو الدخل الدائم كوكيل للثروة، و عندئذ يمكن صياغة هذه الدالة على النحو التالي:

$$PY = \frac{M}{P}$$

حيث أن  $\frac{M}{P}$  = الطلب على النقود بصورة أرصدة حقيقية.

$P$  = نسبة الدخل الدائم يحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية حقيقية.

$Y$  = الدخل الدائم الحقيقي.

وبناءً على ما سبق فإن تحليل فريدمان للطلب على النقود يتضمن أفكاراً جديدة نذكر منها ما يلي:

ان فريدمان وسع اشكال الثروة لتشمل الاصول المالية و النقدية و المادية والبشرية. ولذلك فإن اختيار الافراد لا ينحصر في المفاضلة بين النقود والسندات كأساليب للاحتفاظ بالثروة مثلما أكد عليه كينز وإنما الاختيار يشمل أصول جديدة مادية وبشرية، وهذا من شأنه ان يؤثر في الطلب على الارصدة النقدية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، مرجع سابق، ص133.

ان تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود الذي حددها كينز المتمثل بالتغير في سعر الفائدة أضاف إليه فريد مان عنصرا جديدا هو معدل التضخم، أي تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود شمل ليس فقط العائد على الاصول المالية (السندات) وانما كذلك التغير في معدل التضخم.<sup>(1)</sup>

---

1-رمزي ياسين يسع أرسلان، هيل عجمي جميل، مرجع سبق ذكره، ص.233.234.

## خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم والتعاريف العامة المتعلقة بالنقد والسياسة النقدية وذلك بغية التعمق أكثر في الطلب على النقود، ثم بعد ذلك تكلمنا عن مختلف النظريات المفسرة لها، ولعل أهم النتائج التي استخلصناها من خلال هذا الفصل هي كالتالي: تعتبر النقود أساس المعاملات الاقتصادية، للنقود وظائف أصلية تتمثل في (النقود وسيط للمبادلة، مقياس للقيمة، مستودع للقيمة) ووظائف مكملة تتمثل في (أداة للمدفوعات الآجلة، التراكم الرأسمالي)، أي تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي:

- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.
- تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية .
- تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى قسمين:
- الأدوات الكمية (سياسة معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري)
- أما الأدوات الكيفية فهي: (سياسة تأطير القرض، السياسة الانتقائية للقرض)
- السياسة النقدية تتحكم في النقود.
- أما في المبحث الثاني فقد تكلمنا عن الاختلاف بين النظريات، حيث أن التحليل الكلاسيكي يختلف عن التحليل الكينزي ويختلف عنه أيضا في التحليل النقديين، ويمكن هذا الاختلاف في نظرة كل طرف إلى وظائف النقود.
- بعد أن تكلمنا في الاطار النظري للطلب على النقود، نحاول في الفصل اللاحق تحليل واقع الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).

## الفصل الثاني: تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري

### تمهيد:

لم يدرك الاقتصاديون في المدة التي سبقت الكساد الكبير الذي حدث في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، ان تداول النقود ينخفض بشكل كبير في ظل الأنكماش الاقتصادي، وذلك لعدم توفر البيانات الدقيقة للمتغيرات التي تتحكم في الطلب على النقود بيد، ان انخفاضها الكبير أثناء الكساد مكن الاقتصاديين من تشخيص هذه الظاهرة حتى بوجود البيانات غير المنظمة . وهذا ما دفع الاقتصاديين الى البحث عن أسباب أخرى تؤدي الى توازن الطلب على النقود.

تضمن فصلنا هذا مبحثين كل مبحث مقسم إلى عدة مطالب كلها تنصب في قالب واحد وهو تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري.

**المبحث الأول:** المسح النقدي في الجزائر حيث حللنا في البداية المجمعات النقدية بشكل عام ثم بعدها تطرقنا إلى حالة الجزائر لأنها تعتبر هدف الدراسة.

**المبحث الثاني:** محددات دالة الطلب على النقد في الجزائر والتي نقصد بها المتغيرات

المؤثرة.

### المبحث الأول: المسح النقدي في الجزائر

ينفوت استخدام مفاهيم عرض النقد من بلد لآخر حسب الأنشطة الاقتصادية ودرجة نضوج القطاع المصرفي، ويعود هذا التعدد إلى أفكار ملتون فريدمان الذي نقل عرض النقد من مفهومه الضيق إلى مفهومه الواسع، ففي الجزائر يتكون عرض النقد من عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) الذي يعبر عنه بالرصيد النقد الذي هو بحوزة الأفراد، العائلات،... الخ بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب، ثم نجد عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) الذي هو عبارة عن M1 مضاف إليه الودائع لأجل لدى المؤسسات المصرفية، أما سيولة الاقتصاد (M3) فهي تشمل إضافة إلى M2 الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة<sup>(1)</sup>.

### المطلب الأول: تحليل المجمع M1

وهي عبارة عن القاعدة النقدية مضافا إليها الودائع تحت الطلب أو ما يسمى بالنقد الكتابي، حيث تعرف هذه الأخيرة بأنها أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الأفراد والمشروعات لدى البنوك التجارية، مراكز الشيكات البريدية، الخزينة العامة والبنوك المركزية. ما يميز هذه الودائع أن العميل صاحب الوديعة بكتابة صك أو شيك يأمر فيه البنك أن يودع للشخص المعني مبلغ معين من الوحدات النقدية، وتقليديا فإن الودائع تحت الطلب لا تستحق فوائد من البنوك التجارية، إلا أنه مؤخرا في الثمانينات بدأت بعض البنوك في العالم الغربي تدفع فوائد على الودائع الجارية وبالأخص عندما تكون كبيرة النسبة<sup>(2)</sup>.

لا بد أن ننبه إلى نقطة جد هامة وهي أن تعريف (M1) كمجموعة وسائل الدفع التي يمكن اعتبارها بدائل وثيقة للسلع والخدمات يتفق و آراء المدرسة النقدية، ولكنه يتعارض مع آراء المدرسة الكينزية، حيث أن الكينزيين يعتبرون أن الأصول المالية الأخرى غير النقدية (كالأسهم والسندات،... إلخ) تشكل بدائل وثيقة فيما بينها، بمعنى آخر أن تغير الرصيد النقدي ليس له أثر مباشر على السلع والخدمات، ولكن له أثر مباشر على طلب

<sup>1</sup> - محمد موساوي، سمية زيرار، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2014. ص ص 1-2.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية-الإسكندرية، ط 2003، ص ص 39-40.

الأصول المالية غير النقدية، بحيث أن زيادة الرصيد النقدي عن ما هو مرغوب عنه يدفع بالأفراد إلى توظيف هذه الزيادة في شراء السندات والأسهم، مما يدفع بأسعار هذه الأخيرة إلى التحرك نحو الأعلى نتيجة ارتفاع الطلب عليها، والذي من شأن هذا الأخير أن يؤثر على أسعار الفائدة، وبالتالي على حركة النشاط الاقتصادي الحقيقي، وذلك من خلال العلاقة العكسية الموجودة بين الاستثمار و سعر الفائدة.

لكن وعلى العكس من ذلك نجد أن المدرسة النقدية ترى بأن تغير الرصيد النقدي يحدث أثرا مباشرا على النشاط الاقتصادي الحقيقي، فطبقا لهؤلاء أي تغير في الرصيد النقدي يزيد عن ما هو مرغوب فيه يتحول جزئيا أو كليا لشراء السلع و الخدمات، وهذا يعني أن هناك علاقة إحلال مباشرة مزدوجة بين النقد والأصول المالية من جهة وبين النقد و الأصول المالية والسلع والخدمات من جهة أخرى، أي أن النقد والأصول المالية الأخر والسلع والخدمات تشكل بدائل فيما بينها<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: تحليل المجمع M2:

وهو عبارة عن إحصائية M1 مضافا إليه الودائع لأجل لدى المؤسسات المصرفية أي البنك المركزي والبنوك التجارية، فالودائع لأجل هي " الودائع التي يحتفظ بها العملاء لمجال زمني ويستحقون عليها فوائد، وهي غير قابلة للسحب الفوري قانونيا وتنظيما إلا بعد إخطار البنك بفترة من الوقت ربما شهر أو أكثر، وهذه الفترة هي التي تميز نوع الوديعة الآجلة ".

إلى وقت قريب لم يكن بالإمكان استخدام شيكات للسحب من الودائع الآجلة، لكن مع تطور الأنظمة المصرفية وتحسين خدماتها فإنه أصبح متاحا السحب من هذه الودائع دون إخطار مع استثناء الودائع الضخمة، لكن في المقابل يتحمل العميل حرمانه من الفوائد المستحقة، الودائع لأجل نجد الودائع ذات أجل استحقاق محدد، الودائع بإشعار والودائع المتخصصة مثل ما تودعه الشركة لدفع أرباح مساهميها، أدونات (سندات) الصندوق التي تصدرها البنوك للاكتتاب فيها وتستحق بعد أجل محدد مقابل فائدة، الودائع الدفترية أو الحسابات الدفترية أو ودائع الادخار مثل دفاتر الادخار ودفاتر ادخار السكن، وتعتبر إحصائية M2 أوسع إحصائية نقدية يمكن أن تراقبها السلطات النقدية، وفي الأخير نشير

<sup>1</sup>- عبد الرحمان يسري أحمد، المرجع السابق، ص41.

## الفصل الثاني: تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري

إلى أن تعريف صندوق النقد الدولي للنقد يقتصر فقط على صافي النقد المتداول خارج البنك المركزي والبنوك التجارية، مضافا إليه الودائع الخاصة الجارية لدى هذه البنوك، إلا أن الرأي الغالب يميل إلى إدماج الودائع لأجل في كمية النقد المتداولة وهو ما ينادي به النقديون<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: تحليل المجمع M3:

وتسمى أيضا بالسيولة الكلية للبلاد في لحظة معينة، أو بوسائل تخزين القيم وتتكون من الإحصائية النقدية M2 مضافا إليه الودائع لأجل عند المؤسسات المالية غير المصرفية. والمقصود بهذه الأخيرة هي الودائع لدى صندوق التوفير والاحتياطي وأذونات (سندات) الخزينة العامة والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية وأذونات الخزينة العامة المطبوعة.

قد نتساءل عن أسباب إصدار النقد وسحبه وهذا يؤدي بنا إلى الحديث عن مقابلات الكتلة النقدية، فالعمليات التي يترتب عنها إصدار النقد هي دخول الذهب والعملات الأجنبية إلى البنك المركزي، منح القروض من البنوك إلى الأفراد و المشروعات والخزينة العامة، أما العمليات التي يترتب عنها سحب أو تدمير النقد هي خرج الذهب والعملات الأجنبية، تسديد الوحدات الاقتصادية لقروضها اتجاه البنوك، استرجاع الخزينة العامة لسنداتها بعد انقضاء أجل استحقاقها. كل هذه العمليات تؤدي إلى سحب النقد أو تدميره وبالتالي الإنقاص من الكتلة النقدية المتداولة<sup>(2)</sup>.

إذن وكخلاصة عامة يمكننا صياغة مكونات الكتلة النقدية في شكل علاقات رياضية على النحو التالي:

$$M1 = E + D$$

حيث أن:

E: النقد القانوني المتداول، D : الودائع تحت الطلب.

$$M2 = M1 + DT$$

حيث أن: DT: الودائع لأجل.

<sup>1</sup> - محمد موساوي، سمية زيرار، مرجع سابق، ص3.

<sup>2</sup> - محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدوال الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، ط2003، ج3، ص ص 39-41.

## الفصل الثاني: تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري

$$M3 = M2 + S$$

حيث أن: S: الودائع الادخارية.

المطلب الرابع: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من مجموعين نقديين هما: المتاحات النقدية (M1) والكتلة النقدية (M2) المعرفتين من قبل.

لقد كان من أهداف التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية التحكم في نمو الكتلة النقدية، والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد الانتهاء من هاته البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى، حيث أن تطور الكتلة النقدية ازداد بشكل متسارع بين (1990-2010) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (1-2): يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2010).

الوحدة: مليار دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
M1	241.082	290.993	333.719	404.905	429.834	462.107	526.100
M2	343.005	415.270	515.902	627.427	723.514	799.562	915.058
1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
597.570	729.372	793.899	948.200	1088.510	1244.341	1410.400	1850.581
1081.518	1592.461	1789.350	2022.500	2473.516	2901.532	3354.400	3738.037
2005	2006	2007	2008	2009	2010		
2032.734	2727.600	3693.600	4344.800	4497.268	5027.268		
4146.906	4827.600	5994.600	6955.900	7178.700	7575.567		

Source: -Banque d'Algérie. (2006). PP31-48-49.

-Banque d'Algérie. (2010). P213.

-(<http://www.bank-of-algeria.dz/indicateur.htm> 05/04/2015)

من خلال الجدول نلاحظ المؤشرات النقدية سواء M1 أو M2 شهدت تطورا ملحوظا إذ زادت M1 من 241.082 مليار دج سنة 1990 إلى 5027.268 مليار دج في نهاية السداسي الأول من سنة 2010، أي أنها تضاعفت بأكثر من 19.39 مرة، في حين زادت M2 من 343.005 مليار دج سنة 1990 إلى 7575.567 مليار دج في نهاية السداسي الأول من 2010، أي أنها تضاعفت بأكثر من 22 مرة. غير أن هذا التطور في معدل نمو الكتلة النقدية لم يكن بنفس الوتيرة خلال هذه الفترة (1990-2010).

شهد M2 تذبذب إذ وصل إلى 21% سنة 1991 ثم 24.23% سنة 1992 و 21.6% سنة 1993، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى جملة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال سنة 1990 ومن أهم قانون النقد والقرض.

إلا أن معدل نمو الكتلة النقدية عاد إلى الانخفاض في الفترة (1997-1999) ووصل إلى حدود 10.50% سنة 1995، والسبب في يعود إلى أن السلطات الجزائرية التزمت خلال هذه الفترة ببنود الاتفاق الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1994-1995)، حيث كان من أهداف برنامج التعديل الهيكلي هذا التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية.

وفي 31 ديسمبر 1999 ارتفعت الكتلة النقدية M2 إلى ما يقارب 1789.350 مليار دج أي بمعدل نمو 12.36% وهذا مقابل 1592.461 مليار دج سنة 1998، وبمعدل نمو 47.24% خلال نهاية 1998.

وظل حجم الكتلة النقدية M2 في ارتفاع بمعدل ثابت نسبيا، حيث انتقل من 2022.534 مليار دج سنة 2000 إلى 7575.567 مليار دج سنة 2010، أي بمعدل تطور قدره 274.56% وبمتوسط سنوي مساوي إلى 15.39%، أي أن M2 تضاعفت خلال الفترة (2000-2010) بـ 3.74 مرة، ويرجع هذا التوسع النقدي الهام إلى عاملين أساسيين هما: التوسع في الأرصدة النقدية الخارجية والتي ارتفعت من 7.280 مليار دج سنة 1998 إلى 44.179 مليار دج<sup>(1)</sup>، والنتائج كذلك عن تحسن أسعار البترول، بالإضافة

<sup>1</sup>مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، ع6، (2008)، ص117.

## الفصل الثاني: تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري

إلى الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001 حيث خصص له حوالي 525 مليار دج لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات، وبرنامج الدعم الاقتصادي الذي يمتد من 2005 إلى غاية 2009، كما نلاحظ النمو المتواضع في المجمعات النقدية في سنتي 2009-2010، حيث سجل تقلص في معدل نمو النقدية M2 إلى 3.203% سنة 2009 و5.52% سنة 2010، بعدما بلغ سنة 2008 نسبة 16.03%، ويرجع السبب في ذلك إلى أثر الصدمة الخارجية المرتبطة بالأزمة المالية 2008، والتي أثرت على الوضعية المالية لمؤسسات قطاع المحروقات حيث تقلص مخزون ادخارها المالي في 2009 في ظرف تميز بتنفيذ برنامج هام للاستثمار، حيث أدت الهيمنة في التمويل الذاتي في هيكل هذا البرنامج الخاص بالاستثمارات إلى تسجيل تقلص في ودائع قطاع المحروقات (40.5%) في 2009، بالإضافة إلى تآكل صادرت المحروقات إلى (-42.46%)، بينما يحتوي برنامج الاستثمارات في قطاع المحروقات على تركيبة هامة من واردات السلع والخدمات<sup>(1)</sup>، ولأن الأصول الخارجية تمثل المصدر الرئيسي للنمو النقدي بشكل مستمر منذ 2000، لم يكن لها أي دور في تغذية عملية إنشاء النقود في 2009.

### المبحث الثاني: محددات دالة الطلب على النقد في الجزائر.

كثير من الدراسات التي تناولت موضوع الطلب على النقود، ولقد اختلفت هذه الدراسات من حيث المحددات، وسبب هذا الاختلاف قد يرجع إلى فترة الدراسة أو اختلاف النماذج من بلد لآخر.

#### المطلب الأول: الدخل

لقد أكدت جميع النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة المتعلقة بالطلب على النقود على الأهمية الكبيرة لهذا المتغير، فلو كان هناك ترجيحاً للمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على سلوك الطلب على النقود فإن الدخل (بصيغ حسابيه المختلفة) يقع في صدارة هذه المتغيرات.

<sup>1</sup>بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، (2009)، ص175.

## الفصل الثاني: تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري

وقد أثبتت معظم الدراسات المتعلقة بالطلب على النقود أن للدخل علاقة إيجابية وقوية في التأثير على الطلب على النقود، وان معامل هذا المتغير والذي يعبر عن المضاعف النقدي له أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي يعتبر فريدمان الدخل القومي الحقيقي في دالة الطلب على النقود كمتغير محدد للطلب عليها وكمعبر عن الثروة الحقيقية، ولا يأخذ فريدمان بمفهوم الدخل الجاري كما فعل كينز والتقليديون من قبله بل يأخذ بمفهوم "الدخل الدائم أو المستمر" وهو رقم متوسط يعكس التيار المتدفق من الثروة كما تحدده تجارب الماضي وواقع الحاضر وتوقعات المستقبل<sup>(1)</sup>.

### -تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر

للتعرف على تطور ومن ثم تحليل قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة نستعين بالجدول التالي:

الجدول (2-2): يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (1990-2012)

الوحدة: (10<sup>6</sup> دج)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (10 <sup>6</sup> دج)	السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (10 <sup>6</sup> دج)	السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (10 <sup>6</sup> دج)
1990	213498,4	1998	239198,1	2006	326722,2
1991	210936,4	1999	246852,4	2007	336523,9
1992	214733,3	2000	252283,2	2008	344600,5
1993	210223,9	2001	258842,5	2009	352870,9
1994	208331,9	2002	271008,2	2010	364515,6
1995	216248,5	2003	289707,7	2011	383001,
1996	225114,7	2004	304772,5	2012	39564,0
1997	227590,9	2005	320315,9		

من خلال الجدول (2-1) نلاحظ أن تطور النمو الاقتصادي المقاس بقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد عرف هذا الأخير تغيرات صعودا وهبوطا على عدة مراحل خلال فترة الدراسة، حيث عرف النمو الاقتصادي انخفاضا كبيرا خلال الفترة 1990-1994 1.2% سنة 1990 و(-2,1%) سنة 1993 و(-0,9%) سنة 1994 وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة النفطية لسنة 1986 التي امتدت سلبياتها حتى التسعينيات وارتفاع

<sup>1</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر، الأردن، 1999، ص38.

## الفصل الثاني: تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري

معدلات التضخم وانخفاض الإيرادات النفطية والتي أدت إلى تعرض الاقتصاد الجزائري لصدمة اقتصادية نتيجة التحول إلى تبني نظام اقتصاد السوق، بحيث ارتفع معدل النمو فجأة إلى 3.85% سنة 1995، بسبب تحسن أسعار النفط، لينخفض إلى نسبة 1.1% سنة 1997، وهي أدنى نسبة خلال تلك الفترة لينتعث مرة أخرى ويعرف تحسنا كبيرا حيث بلغ معدل النمو نسبة 5.1% سنة 1998، ويعود تفسير ذلك دائما إلى رواج لسوق العالمي للنفط، إذ يقدر متوسط معدل النمو خلال هذه المرحلة بحوالي 3.41%.

ونتيجة لتحسن السوق النفطية وارتفاع الأسعار بنهاية 1999 وبداية 2000، حقق الاقتصاد لجزائري فائضا ماليا ساهم في تحسين الأوضاع المالية للاقتصاد الوطني مما أدى إلى حالة الاستقرار المالي التي أسهمت في صياغة برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ومخططات المشاريع العمومية الكبرى، أما خلال الفترة 2000-2005 فقد عرف النمو الاقتصادي تغيرات كبيرة مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ نسبة 5.6% سنة 2002 و 7.2% سنة 2003 وهي تعد أعلى نسبة بلغها خلال فترة الدراسة ككل، لينخفض بعدها إلى نسبة 5.9% بنهاية 2005. ويقدر متوسط معدل النمو خلال الفترة بنسبة 4.97% كما وشهدة الفترة التي تلتها من 2006 حتى 2012 تراجع معدا النمو مقارنة بالفترة السابقة حيث انخفض إلى 1.7% سنة 2006، ثم ارتفع سنة 2007 إلى 3.4%، ليتراجع بسبب تداعيات الأزمة العقارية الأمريكية التي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية ألفت بتداعياتها وسلبياتها المتفاوتة الأثر على الاقتصاد العالمي ككل مما تسبب في تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة وتراجع سعر النفط وقيمة الدولار الأمريكي ليعود معدل النمو إلى نسبة 1.7% سنة 2009، ليتحسن بعدها مرة أخرى بشكل متذبذب نوعا ما نتيجة لتحسن وضعية الاقتصاد العالمي والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي للمشروعات العامة وتحسن السوق النفطي حيث سجل معدل النمو قدر بـ 3.29% مع نهاية سنة 2012.

### المطلب الثاني: التضخم

يعد التضخم من أفضل المعايير التي تم استخدامها لتمثيل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود عند تقدير دوال الطلب على النقود خاصة في الدول النامية ذات الاقتصاديات المفتوحة.

## الفصل الثاني: تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري

وبموجب النظرية الكينزية فإن العلاقة بين الطلب على النقود ومعدل التضخم علاقة عكسية، لذلك فإننا نتوقع أن يكون معامل التضخم بعد تقديرنا لنموذج الطلب على النقود ذات إشارات سالبة، بمعنى أنه عند ارتفاع معدل التضخم سوف يقل الطلب الحقيقي على النقود، لأن الطلب على الأصول المالية والأصول الحقيقية سوف يزداد.

تزداد أهمية استخدام التضخم في الدول النامية، لأن سعر الفائدة في الدول النامية لا يعكس بشكل دقيق التغيرات التي تحدث في الأسواق النقدية لهذه الدول، كما أن الأسواق المالية غير منتظمة وغير متكاملة فيها.

وقد أجرا الاقتصاديون عددا من الدراسات التطبيقية المتعلقة بالطلب على النقود في البلدان المتقدمة والنامية، لقياس أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار على سلوك الطلب على النقود في هذه الدول فمثلا استخدمت (زينب المصري 1982) معدل التضخم الجاري كمؤشر على تكلفة الاحتفاظ بالسيولة وتوصلت إلى أن هذا المتغير ذو تأثير قوي على سلوك الطلب على النقود<sup>(1)</sup>.

وسوف نستخدم معدل التضخم الجاري الذي سوف نستعمله باستخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

إن استخدام التضخم الجاري بدلا من التضخم المتوقع في هذه الدراسة يعود للأسباب التالية:

إن هذه الدراسة غطت فترة طويلة كانت فيها معدلات التضخم بين ارتفاع وانخفاض، الأمر الذي يعني استخدام التضخم الجاري كمتغير تفسيري هو أكثر واقعية من استخدام التضخم المتوقع.

أثبتت عدد من الدراسات التطبيقية السابقة للتضخم في بعض الدول أن المتغيرات (العوامل) الخارجية: مثل التضخم المستورد وتغيرات سعر الصرف تفسر الجزء الأكبر من تغيرات معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

<sup>1</sup>- خالد عبد الرحمن البسام: تأثير التطور المالي وأزمة الخليج الثانية على الطلب على النقود في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة (1975-2005)، قسم الاقتصاد-كلية الاقتصاد والادارة، جامعة عبد العزيز-جدة-المملكة العربية السعودية، ص ص 26-27.

## الفصل الثاني: تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري

وعلى ضوء ما تقدم يمكن استنتاج أن تغيرات التضخم المتوقع لا تعكس بدقة تغيرات التضخم الفعلي، لهذه الأسباب فإنه في هذه الدراسة سوف نستخدم التضخم الجاري.

### 1- أثر الإصلاحات الاقتصادية على معدل التضخم

التضخم في الجزائر هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، وأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل أسبابه مؤسسية وهيكلية كذلك.

الجدول (2-3): يبين تطور معدل التضخم في الجزائر من سنة (1990-2012)

الوحدة: %

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
1990	17,87	1998	5	2006	2,5
1991	25,88	1999	2,6	2007	3,5
1992	31,68	2000	0,3	2008	4,4
1993	20,54	2001	4,2	2009	5,7
1994	29,04	2002	1,4	2010	3,9
1995	29,78	2003	2,6	2011	4,5
1996	18,69	2004	3,6	2012	8,8
1997	5,73	2005	1,6		

Source: - ONS, (<http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html>, 05/04/2015).

- World Bank, (<http://data.albankaldwali.org/indicator>, 05/04/2015).

من الجدول (2-3) نلاحظ أن معدل التضخم في ارتفاع طردي إلى أن وصل إلى 31.68% كأقصى حد له سنة 1992، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب والمتعلق بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني، ثم عرف ارتفاع سنتي 1994-1995 حيث بلغ 29.04% و 29.78% على التوالي، ويرجع ذلك على الخصوص إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.71%، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 1994 وما نجم عنه من زيادة في الإصدار النقدي، وكذلك ضغوط خدمة المديونية، أما خلال الفترة (1996-2000) شهدت معدلات التضخم انخفاض مهما إلى أن وصلت إلى أدنى معدل لها 0.3% سنة 2000، ويعود ذلك إلى أسباب منها تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 29% سنة 1997، تحرير

الأسعار حيث بقي أقل من 15% فقط من الموارد المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية 1996 (1).

ثم عاد معدل التضخم إلى الارتفاع حيث بلغ سنة 2001 معدل 3.5 %، والسبب في ذلك يعود إلى نمو الكتلة النقدية، نتيجة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) ثم عرف بين (2005-2007) انخفاضا نسبيا مقارنة بالسنوات (2001-2004) بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، ثم ارتفع إلى أكبر معدل له منذ سنة 2000 بمعدل 4.4 % سنة 2008، و 5.7 % سنة 2009 رغم الصرامة

في تطبيق السياسة النقدية، ويعود السبب إلى ارتفاع التضخم المستورد وخاصة التضخم في الدول الناشئة (2)، وفي هذا الإطار صرح جون ليبسكي النائب الأول للمدير العام لصندوق النقد الدولي بأن ارتفاع معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم يرجع في جانب منه إلى تأثير الارتفاع في أسعار المنتجات الطاقوية والسلع الأساسية (3).

### المطلب الثالث: معدل سعر الفائدة

يعتبر الاقتصاديون أن سعر الفائدة مقياسا آخر لقياس تكلفة الفرصة البديلة للطلب على النقود، وقد أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة أن لسعر الفائدة تأثيرا ايجابيا وقويا على سلوك الطلب على النقود وذا معنوية إحصائية مرتفعة، كما أثبتت عدد من الدراسات التطبيقية أن لسعر الفائدة الأجنبي تأثيرا ايجابيا ضعيفا على سلوك الطلب على النقود في الدول النامية.

### 1- أثر الإصلاحات على سعر الفائدة

عرفت اقتصاديات الدول النامية قبل فترة الثمانينات ظاهرة الكبح المالي، التي تعني تحديد سعر الفائدة عند مستويات أدنى من السعر التوازني، بهدف زيادة الاستثمارات بحيث لا يعكس قوى السوق، و بالأحرى معدل التضخم، حيث ظل سعر الفائدة الحقيقي على

<sup>1</sup> -صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ع3، ص17.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي 2009، 2010، ص193.

<sup>3</sup> - جون ليبسكي، نشرة صندوق النقد الدولي، 2008، ص1.

## الفصل الثاني: تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري

القروض والودائع خلال هذه الفترة سالبا، الأمر الذي أدى إلى نتائج عكسية على الكثير من المتغيرات الاقتصادية، والجدول التالي يوضح حالة سعر الفائدة في الجزائر منذ 1990 إلى غاية 2009.

الجدول (2-4): يبين تطور أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر للفترة (1990-2009)

الوحدة: %

السنة	سعر الفائدة الحقيقي	السنة	سعر الفائدة الحقيقي	السنة	سعر الفائدة الحقيقي
1994	-10,1316	2000	-11,7161	2006	-2,30373
1995	-7,90217	2001	11,7429	2007	1,508201
1996	-4,04921	2002	7,168249	2008	-6,70576
1997	8,136645	2003	-0,18991	2009	21,56904
1998	15,10401	2004	-3,78416	2010	-6,9926
1999	-0,09599	2005	-6,99706	2011	

Source: worldBank. (<http://donnees.banquemondiale.org/indicateur>. 05/04/2015)

من خلال الجدول (2-4) نلاحظ أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت منخفضة منذ بداية الإصلاح النقدي مع صندوق النقد الدولي إلى غاية 1997، والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة للأسباب التي تم شرحها سابقا، ثم سجلت ارتفاع في المعدلات والسبب يعود إلى ارتفاع الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-1997)، والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدل التضخم، إلا أنه في إطار برنامج التعديل الهيكلي تم التحكم في الكتلة النقدية ومنه معدل التضخم واستقرار سعر الصرف، الأمر الذي سمح بمعدلات فائدة حقيقة مرتفعة، بعد هذه الفترة نلاحظ الارتفاع والانخفاض في معدل التضخم انطلاقا من 2003 مما جعل أسعار الفائدة تتقلب من الانخفاض إلى الارتفاع<sup>(1)</sup>.

### المطلب الرابع: معدل أسعار الصرف

لقد اختلفت الدول في تطبيقها لسياسة سعر الصرف المناسبة لها وفق مميزاتها الاقتصادية، فتراوحت بين الرقابة على الصرف والتحكم في الكمية المعروضة من العملات الصعبة، وبين أسعار صرف متعددة تختلف باختلاف الأنشطة والقطاعات حسب

<sup>1</sup> - عنتر بوتيار: تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-

2013)، مذكرة ماجستير، تخصص علوم تجارية، تقنيات كميات التسيير-جامعة المسيلة، ص58.

أولوية الاقتصاد. أو اللجوء إلى سياسة موازنة النقد الأجنبي لدعم ميزان المدفوعات والتصدي للأزمات الاقتصادية الخارجية.

ونقصد بسعر الصرف "سعر الوحدة من النقد الأجنبي، معبرا عنها بوحدات من النقد الوطني"<sup>(1)</sup>.

فقد تعددت أسواق الصرف الأجنبي قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادي، كل يختص بتوفير التمويل اللازم لأنشطة معينة، وبأسعار صرف متعددة. ومع هذا التشوه شهدت وحدات الجهاز المصرفي تزايدا كبيرا في قيمة الودائع بالنقد الأجنبي بالمقارنة بإجمالي الودائع حيث لقي النقد الأجنبي طلبا عليه كمخزن للقيمة بالمقارنة بالدينار الجزائري الذي أدت معدلات التضخم المرتفعة فيه إلى تآكل قوته الشرائية عاما بعد عام، ومع هذه الدورة فقدت السياسة النقدية جانبا كبيرا من فاعليتها، وكان من الضروري أيضا أن تتم عملية معالجة تشوهات سوق الصرف من خلال توحيد الأسواق، والسماح للمؤسسات المالية غير المصرفية بالدخول إلى هذا السوق والمشاركة فيه على أساس قانوني، مع ترك الأسعار في هذا السوق لتحديد بناء على قوى العرض والطلب. ونتيجة لهذا تزايد عدد المشاركين في سوق الصرف الأجنبي وازدادت درجة المنافسة. ومن ناحية أخرى حدد سعر الصرف الابتدائي بواسطة السلطات عند مستوى فاق كل مستويات الأسعار التي سادت كل الأسواق قبل إطلاق حرية المتعاملين في تحديد الأسعار، وأطلقت حرية حيازة النقد الأجنبي والتعامل فيه من خلال البنوك وشركات الصرافة، ويتضح من خلال هذا أن العلاقة بين أسعار الصرف و الطلب على النقود علاقة عكسية.

### 1- أثر الإصلاحات على ميزان المدفوعات وسعر الصرف:

قبل التطرق إلى ميزان المدفوعات وسعر الصرف نتطرق أولا إلى تطور المديونية الخارجية، وتأثير ذلك على احتياطات الصرف، ومن ثم على سعر صرف الدينار الجزائري.

1-1- تطور المديونية الخارجية: بسبب اضطراب السوق العالمي للنفت لجأت السلطات الجزائرية إلى إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي

<sup>1</sup>- عبد الحق بوعتروس: الوجيز في البنوك التجارية، عمليات تقنية وتطبيقات، جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص150.

## الفصل الثاني: تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري

للحصول على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار التنمية، ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

الجدول (2-5): يبين تطور المديونية الخارجية في الجزائر من (1990-2009)

الوحدة: مليار دولار

السنة	الديون الخارجية	السنة	الديون الخارجية	السنة	الديون الخارجية
1990	28,38	1997	31,22	2004	21,821
1991	27,88	1998	30,47	2005	17,192
1992	26,68	1999	28,315	2006	5,612
1993	25,72	2000	25,26	2007	6,606
1994	29,48	2001	22,571	2008	5,586
1995	31,57	2002	22,642	2009	5,413
1996	33,65	2003	23,353		

Source:ONS. (<http://www.ons.dz>. 05/04/2015)

-Banque d'Algerie. (2010). " Evolution economiq et monetaire en algérie en Algérie". Rapport 2009.

من الجدول (2-5) نلاحظ أن متوسط حجم الديون الخارجية قدرت بحوالي 30 مليار دولار خلال فترة التعديل الهيكلي الممتد من (1994-1998)، ويرجع تفسير هذه الزيادة إلى تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية، بسبب إعادة الجدولة مع كل من " نادي باريس و نادي لندن" كما تنص عليه الاتفاقية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية، ثم تقلصت الديون الخارجية إلى 22,5 مليار دولار سنة 2001 مسجلة تراجعاً قياسياً بقيمة 7.9 مليار دولار عن سنة 1998، أين قدرة الديون الخارجية بـ 30.47 مليار دولار، ويعزى التراجع في حجم المديونية إلى الفسحة المالية نتيجة تحسن أسعار المحروقات<sup>(1)</sup>. ابتداءً من 2004 بدأت الديون الخارجية تتناقص بمعدلات كبيرة، حيث بلغت سنة 2006 مبلغ 5.612 مليار دولار بعدما كانت 17.192 مليار دولار سنة 2005، ويعود السبب إلى عمليات التسديد المسبقة التي قامت بها الجزائر، إلى أن وصلت إلى 5.413 مليار دولار سنة 2009. عرفت نسبة المديونية الخارجية تحسناً في 2006، ولم تعد نسبة خدمة الدين إلى صادرات السلع تمثل أكثر من 4.16% خارج التسديدات المسبقة مقابل 8% في 2005 و 12.4% في 2004، و 39.1% سنة 1999<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - عنتر بوتيارة : مرجع سابق، ص 59.

<sup>2</sup> -التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006، ص 79، بنك الجزائر: (2007)

## الفصل الثاني: تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري

### 2-1- تطور احتياطات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات

عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج جيدة إبتداء من سنة 2000، والذي سمح للجزائر برفع احتياطياتها من الصرف الأجنبي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:  
الجدول (2-6): يبين تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي ورصيد ميزان المدفوعات للفترة (2009-1990)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
احتياطي الصرف	0.7	1.6	1.5	1.5	2.7	2.0	4.4	8.05	6.84	4.4
ميزان المدفوعات	0.08 4	0.52 9	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.38
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
احتياطي الصرف	11.9	17.9 6	23.1 1	32.9 2	43.1 1	56.1 8	77.7 8	110. 1	143. 1	148. 9
ميزان المدفوعات	5.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.9 4	17.7 3	29.5 5	36.9 9	3.86

Source:-Banque d'Algérie.(2006). Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie: Séries Retrospectives les statistiques Montéaires 1964-2005 et Les Statistiques de la Balance des paiement 1992-2005. pp72-73.

-Banque d'Algérie .(2006). P 70.

نلاحظ من خلال الجدول (2-6) التزايد المستمر في احتياطات الصرف في الجزائر إبتداء من 1990، وبمعدل كبير إبتداء من 2000 إلى غاية 2009، حيث بلغت 11.9 مليار دولار سنة 2000 وقفزت إلى 148.91 مليار دولار سنة 2009، والسبب في ذلك هو تحسن رصيد ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات من 99.97 دولار للبرميل سنة 2008 بينما كان 19.49 دولار للبرميل سنة 1997، بالإضافة إلى استقرار أسعار الصرف الحقيقي وتعميق الإصلاحات الهيكلية بتطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة.

### 1-3- تطور سعر الصرف

عرف نظام الصرف عدة تطورات متتالية منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه ليصبح ابتداءا من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك.

من الإجراءات المتفق عليها بين الجزائر وصندوق النقد الدولي هو إقامة سوق صرف بين البنوك، حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا للقرار 08/95 المؤرخ في 1995/12/23، وعليه اتخذ بنك الجزائر عدة إجراءات<sup>(1)</sup>:

- اعتماد التحول الجاري للدينار سنة 1991 وتطبيقه فعليا سنة 1994 تزامنا مع تحرير أسعار الواردات.
- اعتماد طريقة التسعير لـ Fixin لتحديد سعر الصرف.
- سياسة الصرف تتميز باستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظرا لتخصيص احتياطات الصرف إلى تغطية الواردات.

الجدول (2-7): يبين تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري للفترة (1990-2012)

أدولار أمريكي مقابل دج

السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
1990	8,96	1998	58,7	2006	72,6
1991	19	1999	66,6	2007	69,3
1992	21,82	2000	75,3	2008	64,6
1993	23,36	2001	77,2	2009	72,647
1994	35,1	2002	79,7	2010	74,3
1995	47,7	2003	77,4	2011	72,9
1996	54,7	2004	72,1	2012	77,5
1997	57,7	2005	73,3		

Source: Perspectives Monde. (<http://perspective.usherbrook.ca/bilan/statistiques/>). (05/04/2015).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه في سنة 1994 تم تخفيض سعر الصرف بـ 48.72%، حيث خضع الدينار إلى تخفيضين: في أبريل 1994 وفي سبتمبر 1994.

<sup>1</sup>-الشارف عتو، دراسات قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف-الجزائر، ع6، (2009)، ص130.

## الفصل الثاني: تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري

أما باقي السنوات وخاصة من سنة (2000-2012) عرف سعر الصرف استقرارا نسبيا حيث تتراوح بين 72 دج و80 دج لدولار واحد ويرجع ذلك إلى نمو الصادرات من المحروقات والتي بلغت 95% خلال الفترة وتشكل المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، وكذلك إنشاء في سنة 1996 سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 وتلك الخطوة الأولى في اتجاه نظام تعويم الصرف<sup>(1)</sup>، والسماح بإقامة مكاتب لصرف العملة الصعبة في ديسمبر 1996.

---

<sup>1</sup>-عنتر بوتيارة، مرجع سابق، ص61.

### خلاصة:

لقد حاولنا خلال هذا الفصل أن نقوم بتحليل نظري لواقع الطلب على النقود في الجزائر، حيث قدمنا في الجزء الأول لمحة عن المجمعات النقدية بصفة عامة وكانت نتائجه كالتالي: المجمع النقدي M1 هو عبارة عن القاعدة النقدية مضاف إليها الودائع تحت الطلب، تتميز الودائع تحت الطلب بأن العميل صاحب الوديعة بكتابة صك أو شيك يأمر فيه البنك أن يودع للشخص المعني مبلغ معين من الوحدات النقدية، بالإضافة إلى أنه من قبل هذه الودائع لا تستحق فوائد من البنوك التجارية، لكن اليوم أصبحت بعض البنوك في العالم الغربي تدفع فوائد على الودائع وبالأخص عندما تكون كبيرة النسبة.

- المجمع النقدي M2: وهو عبارة عن إحصائية M1 مضافا إليه الودائع لأجل لدى المؤسسات المصرفية أي البنك المركزي والبنوك التجارية، فالودائع لأجل هي " الودائع التي يحتفظ بها العملاء لمجال زمني ويستحقون عليها فوائد.

- المجمع النقدي M3: وتتكون من الإحصائية النقدية M2 مضافا إليه الودائع لأجل عند المؤسسات المالية غير المصرفية.

والمقصود بهذه الأخيرة هي الودائع لدى صندوق التوفير والاحتياطي وأذونات (سندات) الخزينة العامة والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية وأذونات الخزينة العامة المطبوعة.

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من مجموعين نقديين هما: المتاحات النقدية (M1) والكتلة النقدية (M2) المعرفتين من قبل، وأيضا عند تطرقنا للأجزاء المقابلة للكتلة النقدية وجدنا أن طلب المؤسسات على القروض يكون لغرض ممارسة نشاطها وتمويل مشاريعها من خلال الحصول على التمويل اللازم.

- محددات دالة الطلب على النقود في الجزائر هي: الدخل، التضخم، معدل الفائدة، سعر الصرف.

بعد التحليل النظري الذي قدمناه في هذا الفصل، نتطرق على مستوى الفصل اللاحق إلى الدراسة القياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر من أجل اختبار مدى تأثير هذه المتغيرات.

## تمهيد

بعد التحليل النظري للنقود والتعرف على واقعها في الجزائر، نحاول في هذا الفصل القيام بدراسة قياسية بغية تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر والتنبؤ للفترات اللاحقة، ولبوغ هذا الهدف يستوجب الإلمام بالدراسات السابقة وبالنظرية الاقتصادية التي تقدم فروضا مفسرة حول العلاقة بين النقود والطلب عليها، وذلك باستخدام أدوات التحليل الرياضي والاحصائي التي تحول هذه العلاقة من أسلوب لفظي إلى أسلوب رياضي.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

**المبحث الأول:** تضمن هذا المبحث دراسات سابقة كان الهدف منها التأكد من أن المتغيرات التي اختيرت تؤثر حقا على الطلب على النقود.

**المبحث الثاني:** قمنا في هذا المبحث في محاولة منا بناء نموذج قياسي يتضمن متغيرات تفسر الطلب على النقود في النظرية الاقتصادية من خلال التطرق إلى أبرز النظريات النقدية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الطلب على النقود لاستنتاج المتغيرات المحتمل تأثيرها في دالة الطلب على النقود في الجزائر تتناسب مع واقعها خلال الفترة (1990-2012).

### المبحث الأول: نماذج سابقة حول الطلب على النقود

سوف يتم على مستوى هذا الجزء من الدراسة مراجعة نتائج بعض الدراسات التطبيقية الهامة المتعلقة بالطلب على النقود وبعض مكوناته في بعض الدول المتقدمة والنامية، وستكون نتائج الدراسات التي سوف يتم إلقاء الضوء عليها عامل هام في تحديد وصياغة نموذج الطلب على النقود في الجزائر.

### المطلب الأول: نموذج الطلب على النقود في باكستان:

قامت هذه الدراسة<sup>(1)</sup> بتقدير دالة الطلب على النقود بمفهومه الضيق (M1) ومفهومه الواسع (M2) في باكستان، حيث استخدمت الدراسة سلسلة زمنية 1972-2005.

### الفرع الأول: عرض النموذج

كانت نتائج هذه الدراسة بالنسبة إلى الطلب على المتاحات النقدية (M1) كالتالي:

$$\begin{aligned} \ln RM_1 = & 10,66 + 0,75 \ln RGDP - 0,03 \ln inf - 0,06 \ln i - 13,53 \ln FI + 0,14 \ln RM_{1(t-1)} + e_t \\ & (4,169) \quad (6,907) \quad (-3,95) \quad (-0,06) \quad (-4,81) \quad (1,26) \\ & R^2=0,97 \quad D-W=2,019 \end{aligned}$$

أما بالنسبة إلى الطلب على الكتلة النقدية (M2) فكانت كالتالي:

$$\begin{aligned} \ln RM_1 = & 14,51 + 0,74 \ln RGDP - 0,03 \ln inf - 0,07 \ln i - 16,28 \ln FI + 0,11 \ln RM_{1(t-1)} + e_t \\ & (5,69) \quad (7,80) \quad (-4,70) \quad (-4,12) \quad (-5,91) \quad (1,135) \\ & R^2=0,98 \quad D-W=2,126 \end{aligned}$$

1- عنتر بوتيار، مرجع سابق، ص 58.

حيث تمثل:

$RM_1$ - المتاحات النقدية بأسعار الثابتة (المتاحات النقدية  $M1$  / مخفض إجمالي الناتج الداخلي).

$RM_2$ - الكتلة النقدية بأسعار الثابتة (الكتلة النقدية  $M2$  / مخفض إجمالي الناتج الداخلي).

$RGDP$ - إجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الثابتة.

$inf$ - معدل التضخم المحلي.

$i$ - سعر الفائدة على الودائع لأجل.

$FI$ - تمثل الابتكارات المالية وتساوي إلى معدل  $(M2/M1)$ .

$RM_{i(t-1)}$ - المتاحات النقدية أو الكتلة النقدية بفترة إبطاء واحدة  $(i=0,1)$ .

$e_i$ - حد الخطأ العشوائي.

### الفرع الثاني: شرح النموذج

توصل الباحث من خلال هذا النموذج غير الخطي في صيغته اللوغاريتمية أن هناك عدة عوامل تفسر الطلب الحقيقي على النقود وهي (الدخل الحقيقي، معدل التضخم، معدل الفائدة على الودائع، الابتكارات المالية، معامل التكيف الجزئي) سواء بالنسبة إلى الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية أو الطلب الحقيقي على الكتلة النقدية، حيث يرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع كل من الدخل الحقيقي ومعامل التكيف الجزئي وعلاقة عكسية مع معدل التضخم وسعر الفائدة وكذا الابتكارات المالية الأخرى.

### المطلب الثاني: نموذج الطلب على النقود في كندا

قامت هذه الدراسة<sup>(1)</sup> بتقدير دالة الطلب على النقود بمفهومه الضيق (M1) ومفهومه الواسع (M2) في كندا باستخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، كما اعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية ذات بيانات فصلية ( 1968/Q<sub>1</sub>-1993/Q<sub>2</sub>).

#### الفرع الأول: عرض النموذج

قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتقدير علاقة الانحدار التوازنية طويلة المدى وكانت نتائج التقدير على النحو التالي:

-بالنسبة إلى الطلب على المتاحات النقدية (M1):

$$m_1 = -4,06 + 1,54y_t - 0,252csb_t + 0,006r_t - 0,014rsb_t - 2,62\pi_t + e_t$$

$$(-19,12)(45,58)(-12,47) \quad (1,29) \quad (-2,9) \quad (-4,43)$$

أما بالنسبة إلى الطلب على الكتلة النقدية (M2) فكانت كالتالي:

$$m_2 = -6,7 + 1,96y_t - 0,322csb_t - 0,009r_t - 4,76\pi_t + e_t$$

$$(-35,58) (64,72) (-13,36) (-4,65) (-7,81)$$

1-عنتر بوتيارة، مرجع سبق ذكره، ص91.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لدوال الطلب على النقود في الجزائر

حيث تمثل:

$m_t$  : المجاميع النقدية الحقيقية.

$Y_t$  : الدخل الحقيقي.

$Csb_t$  : القيمة الحقيقية لسندات الجارية.

$r_t$  : معدل العائد على الأوراق المالية لمدة 3 أشهر للشركات الجيدة في كندا.

$rcb_t$  : معدل الفائدة على الودائع الادخارية.

$\pi_t$  : معدل التضخم.

بعدها قام الباحث بإجراء اختبار جذر الوحدة على بواقي النموذجين، كما قام بإجراء اختبار جوهانس وجيسلس لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك والنتائج يوضحها الجدول التالي:

الجدول (1-3): يبين اختبار جذر الوحدة لبواقي نموذجي الطلب على النقود في كندا، واختبار التكامل المشترك لجوهانس-جيسلس.

	النموذج الأول ( $m_1$ )	النموذج الثاني ( $m_2$ )	القيم الجدولية
<b>ADF</b>	-3,90	-4	-2,89
<b>H<sub>0</sub> :</b>	232,57	265,1	82,96
<b>H<sub>0</sub> :</b>	145,70	146,84	60,05
<b>H<sub>0</sub> :</b>	71,23	68,05	40,189
<b>H<sub>0</sub> :</b>	32,54	30,04	24,98
<b>H<sub>0</sub> :</b>	0,97	1,01	12,74

من خلال الجدول توصل الباحث إلى أن بواقي النموذج متكاملة من الدرجة (0) لأن (t) المحسوبة لكلا النموذجين أكبر من (t) الجدولية (2.89) ، وأنه هناك أربع اتجاهات للتكامل المشترك، وبذلك تحققت شروط امكانية تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وكانت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ كالتالي:

بالنسبة للطلب الحقيقي على المتاحات النقدية (M<sub>1</sub>):

$$M_1 = 0,004 - 0,08EC_{t-1} + 0,44m_{1(t-1)} + 0,25 y_t - 0,03 csb_t - 0,0004 r_t$$

(3,44) (-3,07) (4,72) (3,73) (-2,70) (-0,31)

$$- 0,0009 rsb_t - 0,68 \pi_t + e_t$$

(-0,48) (-4,27)

R<sup>2</sup>=0,49 D-W=1,95 SE=0,0075 LM=2,34 RMSE=0,0072

أما بالنسبة إلى الطلب على الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) فكانت كالتالي:

$$m_2 = 0,004 - 0,05EC_{t-1} + 0,58 m_{2(t-1)} + 0,20 y_t - 0,02 csb_t - 0,0002 r_t$$

(3,39) (-3,47) (6,85) (3,8) (-3,28) (-3,59)

$$- 0,86 \pi_t + e_t$$

(-7,22)

R<sup>2</sup>=0,67 D-W=1,85 SE=0,0054 LM(4)=1,19 RMSE=0,0052

الفرع الثاني: شرح النموذج

استخدم الباحث التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في تقدير دالة الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية وكذا الطلب الحقيقي على الكتلة النقدية، حيث استعمل عدة

متغيرات مفسرة وهي (الدخل الحقيقي، القيمة الحقيقية للسندات الجارية، معدل العائد على الأوراق المالية، معدل الفائدة على الودائع الادخارية، معدل التضخم).

من خلال نموذج العلاقة التوازنية طويلة المدى ونموذج تصحيح الخطأ للطلب الحقيقي على المتاحات النقدية نلاحظ أن الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية في علاقة طردية مع الدخل الحقيقي ومعدل العائد على الأوراق المالية في الأجل الطويل، وهي في علاقة عكسية مع القيمة الحقيقية للسندات الجارية ومعدل الفائدة على الودائع ومعدل العائد في المدى القصير.

أما في العلاقة التوازنية طويلة المدى ونموذج تصحيح الخطأ للطلب الحقيقي على الكتلة النقدية فإن الطلب على الكتلة النقدية في علاقة طردية مع الدخل الحقيقي، وفي علاقة عكسية مع باقي المتغيرات.

#### المطلب الثالث: نموذج الطلب على النقود في مصر.

قامت هذه الدراسة<sup>(1)</sup> بتقدير دالة الطلب على النقود بمفهومه الضيق  $M_1$  في مصر حيث امتدت الدراسة من (1981-2011).

#### الفرع الأول: عرض النموذج

كانت متغيرات نموذج الطلب على النقود كالتالي:

-الطلب على المتاحات النقدية ( $M_1$ ) كالاتي:

$$M_1 = f(y_t; ex_t; v_t; irat; infrat)$$

1- أحمد السيد عبد اللطيف حسن، تقدير دالة الطلب على النقود في مصر، أكاديمية المستقبل-مصر، د.ط، د.ت، ص 31-36.

حيث أن:

$M_1$ : الطلب على النقود في الفترة (t) (مقاسا بعرض النقود بالمعنى الضيق).

$Y_t$ : الدخل القومي الحقيقي في الفترة (t).

$ex_t$ : سعر الصرف الجنيه مقوما بالدولار في الفترة (t).

$V_t$ : معدل دوران النقود في الفترة (t).

Infrat: سعر الفائدة (معامل الخصم).

Irat: سعر الفائدة

توضيح شكل العلاقة الموجودة في النموذج بالشكل اللوغاريتمي لمعرفة مرونة المتغيرات الداخلة في دالة الطلب على النقود في مصر خلال نفس الفترة أي:

$$\text{Log}(M_1) = \beta_0 + \beta_1 \text{Log}(EX_t) + \beta_3 \text{Log}(v_t) + \beta_4 \text{Log}(\text{infrat}) + U_t$$

حيث أن:  $\beta_1 > 0$   $\beta_2; \beta_3; \beta_4 < 0$

و  $U_t$ : المتغير العشوائي

الفرع الثاني: شرح النموذج

توصل الباحث من خلال النموذج غير الخطي في شكله اللوغاريتمي أن هناك عدة عوامل تفسر الطلب الحقيقي على النقود وأن الطلب يمثل بعرض النقود بالمعنى الضيق  $M_1$ ، وهو يعني أن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية، أما الدخل الحقيقي فيقصد به الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الصرف هو سعر الجنيه المصري مقابل

الدولار الأمريكي، ومعدل دوران النقود يعني عدد مرات انتقال وحدة النقد بين الأفراد خلال فترة زمنية معينة ويتمثل بنسبة عرض النقود إلى الناتج القومي، أما معدل التضخم فهو معدل التغير في المستوى العام للأسعار، والمستوى العام للأسعار المستخدم هنا هو مكش الناتج المحلي.

### المبحث الثاني: تقدير دوال الطلب على النقود في الجزائر

بعد أن قمنا خلال المراحل السابقة بتحديد المتغيرات المحتمل تأثيرها على دالة الطلب على النقود في الجزائر، وكذا تحديد النموذج المناسب في التقدير، نقوم الآن بتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر.

### المطلب الأول: تعيين نموذج الطلب على النقود

إن أول مرحلة يقوم بها الباحث في بناء النموذج القياسي هو تعيين النموذج، من خلال تحديد متغيرات النموذج (المتغير التابع والمتغير المفسر) بالإضافة إلى الإشارة المتوقعة للمتغيرات المفسرة، كما يقوم الباحث كذلك بتحديد الشكل الرياضي المناسب للنموذج.

### الفرع الأول: تعيين المتغيرات المكونة لدالة الطلب على النقود وإشاراتها

انطلاقاً من النظريات المفسرة للطلب على النقود، ومن بعض النماذج السابقة لبعض الدول تم استنتاج عدة متغيرات تفسر الطلب على النقود.

#### - الدخل

يرى فريدمان أهمية الثروة الحقيقية والدخل الحقيقي للأفراد كمحددات للطلب على النقود، فزيادة الثروة والدخل الحقيقي يؤديان إلى زيادة الطلب على النقود وذلك مرده في أنه على المستوى القومي عندما يزيد الدخل القومي الحقيقي يزيد الطلب الكلي على النقود لتمويل

المعاملات الاقتصادية، وهنا يكون الطلب على النقود دالة طردية تناسبية في الدخل القومي الحقيقي<sup>(1)</sup>.

- **معدل الفائدة:** بعد الكلاسيك انتشرت النظرية الكينزية التي أعطت دورا مهما لمعدل الفائدة في تحديد دالة الطلب على النقود، حيث يرى كينز أن علاقة معدل الفائدة بالطلب على النقود علاقة عكسية<sup>(2)</sup>.

- **سعر الصرف:** يدخل الاقتصاديون سعر الصرف في دالة الطلب على النقود باعتباره كمتغير تكلفة فرصة بديلة بدلاً عن سعر الفائدة خاصاً في الدول النامية، كما ذكر د. مصطفى زكريا: إن الانخفاض المتواصل في قيمة العملة الوطنية<sup>(3)</sup> يجعل الأفراد يقومون بتحويل أرصدهم النقدية إلى عملات نقدية أجنبية، لأنه مع التخفيض المستمر لقيمة العملة الوطنية سوف تزيد قيمة أرصدهم النقدية، وبالتالي أصبح هذا الأمر نوعاً من الاستثمار، تأسيساً على ذلك، نجد أن العلاقة بين ارتفاع سعر الصرف والطلب على النقود الحقيقية علاقة عكسية.

- **التضخم:** إن مدرسة النقديين تعتبر التضخم من العوامل المؤثرة على الطلب على النقود الحقيقية، وأن العلاقة بين التضخم والطلب على النقود علاقة عكسية، كما أشار فريدمان لذلك، فزيادة معدلات التضخم تؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود وزيادة الطلب على الأرصدة العينية للمحافظة على القوة الشرائية. وبالتالي يدخل معدل التضخم كمتغير تكلفة الفرصة بديلة للاحتفاظ بالنقود. وأيدت الدراسات التطبيقية في السودان هذه العلاقة. بناء على ما سبق فإن معادلة الطلب على النقود يمكن صياغتها بالصورة التالية:

<sup>1</sup> - صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص 247.

<sup>2</sup> - محمد موساوي، سمية زيرار، مرجع سابق، ص 6.

<sup>3</sup> - ارتفاع سعر الصرف

$$M_{it} = f(y_t, inf_t, i_t, tch_t) \dots\dots\dots(3-1)$$

حيث أن:

$M_{it} = (M_{it}/P_t)$ : الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

$M_{it}$ : تمثل الكتلة النقدية نميز بين المتاحات النقدية ( $M_1$ )، والكتلة النقدية ( $M_2$ ).

$P_t$ : المستوى العام للأسعار.

$Y_t$ : الناتج المحلي الإجمالي (الدخل).

$inf_t$ : التضخم.

$i_t$ : سعر الفائدة المحلي.

$tch_t$ : سعر الصرف للعملة الوطنية مقابل الدولار.

يتأثر الطلب على النقود طرديا مع الدخل، وعكسيا مع كل من التضخم، أسعار الفائدة، أسعار الصرف.

الفرع الثاني: الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود

تكون الرياضية للنموذج العام كما يلي:

$$M_{it} = \beta_0 + \beta_1 Y_t - \beta_2 inf_t - \beta_3 i_t - \beta_4 tch_t + U_t \dots\dots\dots(3-2)$$

حيث:

-  $\beta_0$ : الحد الثابت.

-  $\beta_1$ : تمثل مرونة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بالنسبة للدخل الحقيقي.

-  $\beta_2$ : تمثل مرونة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بالنسبة للتضخم.

-  $\beta_3$ : تمثل مرونة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي.

-  $\beta_4$ : تمثل مرونة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بالنسبة لسعر الصرف.

-  $U_t$ : يمثل حد الخطأ العشوائي.

#### المطلب الثاني: تقدير معاملات دوال الطلب على النقود في الجزائر

لتقدير معاملات النموذج قمنا بتجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات سواء المتغير التابع والذي يتمثل في الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية ( $M_1$ ) والطلب الحقيقي على الكتلة النقدية ( $M_2$ )، أو المتغيرات المحتمل تأثيرها على الطلب على النقود وهي الدخل، التضخم، أسعار الفائدة، أسعار الصرف.

البيانات التي تم الاعتماد عليها هي بيانات سنوية تمتد من (1990-2010)، مأخوذة من التقارير السنوية أو الثلاثية لبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، ومن الموقع الرسمي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

سوف يتم تقدير معاملات النماذج المقترحة بالاعتماد على طريقة المربعات العادية باعتبارها أفضل طريقة للتقدير لأنها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن، ووفقاً لهذه الطريقة ينبغي التذكير أنها تعتمد على مجموعة من الفرضيات هي بمثابة القاعدة السليمة للوصول إلى نموذج اقتصادي يفسر الظاهرة محل الدراسة.

الفرع الأول: تقدير معلمات نموذج الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية ( $M_1$ ) في الجزائر

بالاعتماد على السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات، وباستخدام برنامج (E-VIEWS-4) نقوم بتقدير عدة نماذج للطلب الحقيقي على المتاحات النقدية ( $M_1$ )، ثم نقوم بتقييم النموذج المتحصل عليه بالاستناد إلى معايير اقتصادية وأخرى إحصائية إضافة إلى معايير قياسية.

### 1-الصيغة الرياضية $M_1$ :

#### أ-النموذج الأول:

بعد إدخال البيانات الخاصة بجميع المتغيرات المحتمل تأثيرها في الطلب الحقيقي

على المتاحات النقدية في برنامج (E-Views 4) لغرض التقدير فكانت النتائج كالتالي:

الجدول (2-3): يبين نتائج التقدير الأول للنموذج الأول ( $M_1$ ) بإدخال جميع المتغيرات خلال الفترة (2010-1990)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y	0.000264	2.76E-05	9.575153	0.0000
C	-627.3322	75.39072	-8.321079	0.0000
INF	1.78E-08	9.62E-09	1.851144	0.0889
I	-3.01E-09	3.62E-09	-0.830221	0.4226
TCH	2.37E-09	4.05E-09	0.583545	0.5703
R-squared	0.913751	Mean dependent var	189.8824	
Adjusted R-squared	0.885002	S.D. dependent var	155.9939	
S.E. of regression	52.89969	Akaike info criterion	11.01460	
Sum squared resid	33580.53	Schwarz criterion	11.25966	
Log likelihood	-88.62410	F-statistic	31.78318	
Durbin-Watson stat	0.866150	Prob(F-statistic)	0.000003	

المصدر: مخرجات برنامج E-VIEWS 4.

من خلال الجدول نلاحظ أن إشارة كل من الدخل و سعر الفائدة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، بينما إشارة كل من التضخم وسعر الصرف إشارتهما عكس النظرية الاقتصادية وبالتالي النموذج مرفوض من الناحية الاقتصادية ولا داعي لتقييمه من الناحية الإحصائية والقياسية، إضافة إلى ذلك فإن قيمة داربن واتسن تساوي (0.13) وهو يعبر عن وجود ارتباط خطي بين الأخطاء وبالتالي النموذج مرفوض والحل المقترح هنا هو إدخال درجة التأخير بفترة إبطاء واحدة على المتغير التابع.

ب- النموذج الثاني: إدخال درجة التأخير بفترة إبطاء واحدة على المتغير التابع M1.

الجدول (3-3): يبين نتائج التقدير الثاني للنموذج الأول ( $M_1$ ) بفترة إبطاء واحدة على المتغير التابع بإدخال جميع المتغيرات خلال الفترة (1990-2010)

Dependent Variable: M1				
Method: Least Squares				
Date: 05/23/15 Time: 10:50				
Sample(adjusted): 1994 2010				
Included observations: 17 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-106.1316	70.50486	-1.505309	0.1604
Y	5.39E-05	2.80E-05	1.925829	0.0804
INF	-9.45E-10	4.43E-09	-0.213274	0.8350
I	-7.16E-11	1.47E-09	-0.048704	0.9620
TCH	-1.77E-09	1.67E-09	-1.055649	0.3138
M1(-1)	0.946219	0.116104	8.149782	0.0000
R-squared	0.987745	Mean dependent var	189.8824	
Adjusted R-squared	0.982175	S.D. dependent var	155.9939	
S.E. of regression	20.82668	Akaike info criterion	9.180911	
Sum squared resid	4771.258	Schwarz criterion	9.474987	
Log likelihood	-72.03775	F-statistic	177.3251	
Durbin-Watson stat	1.681343	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: مخرجات برنامج E-VIEWS 4.

يلاحظ من النموذج المقدر أن الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية ( $M_1$ ) يرتبط عكسيا مع سعر الفائدة المحلي و التضخم وأسعار الصرف بفترة إبطاء واحدة، كما أنه يرتبط طرديا مع كل من الدخل وهذا ما يتفق مع النظري الاقتصادية، وبالتالي النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية ولكنه مرفوض من الناحية الإحصائية لأنه نجد أن إحصائية

t المحسوبة بالقيمة المطلقة للمعاملات أقل من t الجدولية ( $t_{tab}=2$ )، وبالتالي نقبل فرضية عدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن هذه المعاملات ليست ذات معنوية إحصائية وبالتالي النموذج مرفوض من الناحية الإحصائية.

### ج-النموذج الثالث:

نقوم بإسقاط التضخم ومعدل الفائدة من النموذج الثاني، والنتائج يبينها الجدول التالي:

الجدول (3-4): يبين نتائج التقدير الثالث للنموذج الرياضي ( $M_1$ ) بعد إسقاط التضخم ومعدل الفائدة.

Dependent Variable: M1				
Method: Least Squares				
Date: 05/23/15 Time: 11:04				
Sample(adjusted): 1991 2010				
Included observations: 20 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-107.3958	43.89403	-2.446705	0.0263
Y	5.36E-05	1.99E-05	2.698759	0.0158
TCH	-1.65E-09	1.23E-09	-1.336883	0.2000
M1(-1)	0.940908	0.080039	11.75559	0.0000
R-squared	0.989203	Mean dependent var	166.5000	
Adjusted R-squared	0.987179	S.D. dependent var	154.1310	
S.E. of regression	17.45248	Akaike info criterion	8.733697	
Sum squared resid	4873.426	Schwarz criterion	8.932844	
Log likelihood	-83.33697	F-statistic	488.6337	
Durbin-Watson stat	1.671437	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: مخرجات برنامج E-VIEWS 4.

يتبين من النموذج المقدر أن الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية ( $M_1$ ) يرتب طرديا مع الدخل وعكسيا مع سعر الصرف بفترة ابطاء واحدة، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، وبالتالي النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

أما من الناحية الإحصائية نجد أن إحصائية t المحسوبة بالقيمة المطلقة لمعلمة الحد الثابت وسعر الصرف أكبر من t الجدولية ( $t_{tab}=1.32$ )، وبالتالي نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن هذه المعاملات ذات معنوية إحصائية، كذلك الطلب الحقيقي على

المتاحات النقدية بفترة إبطاء واحدة فهي ذات معنوية احصائية لأن إحصائية t المحسوبة لهذه المعلمة أكبر من t الجدولية ( $t_{tab}=1.32$ ) ، وبالتالي النموذج مقبول من الناحية الاحصائية.

#### د-النموذج الرابع:

بإسقاط سعر الصرف، نحصل على النتائج التالية:

الجدول (3-5): يبين نتائج التقدير الرابع للنموذج الخطي ( $M_1$ ) بإسقاط سعر الصرف.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-113.5061	44.65481	-2.541855	0.0211
Y	5.45E-05	2.03E-05	2.686609	0.0156
M1(-1)	0.927188	0.081196	11.41917	0.0000
R-squared	0.987997	Mean dependent var	166.5000	
Adjusted R-squared	0.986585	S.D. dependent var	154.1310	
S.E. of regression	17.85202	Akaike info criterion	8.739591	
Sum squared resid	5417.806	Schwarz criterion	8.888951	
Log likelihood	-84.39591	F-statistic	699.6564	
Durbin-Watson stat	1.691944	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: مخرجات برنامج E-VIEWS 4.

يلاحظ من الجدول أن النموذج المقدر مقبول من الناحية الاقتصادية، وهذا لتوافق إشارة المتغير المفسر على ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث يرتبط الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية بعلاقة طردية مع الدخل الحقيقي والطلب الحقيقي على المتاحات بفترة إبطاء واحدة.

أما من الناحية الإحصائية فنجد أن إحصائية  $t$  المحسوبة للمعاملات في النموذج أكبر من  $t$  الجدولية ( $t_{tab}=1.32$ ) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي كل معلمة من معالم النموذج ذات معنوية احصائية، وبالتالي النموذج مقبول من الناحية الاحصائية.

## 2-المفاضلة بين النموذجين في الصيغة الرياضية (M1) وتقييم النموذج الأفضل من الناحية القياسية:

أثناء التقدير تحصلنا على نموذجين مقبولين من الناحية الاقتصادية والإحصائية بالنسبة للصيغة الرياضية (M1)، (النموذج الثالث، النموذج الرابع).

### أ-المفاضلة بين النموذجين:

سوف نقوم بالمفاضلة بين النموذجين بالاعتماد على عدة معايير منها معامل التحديد، مجموع مربعات الأخطاء، ومعيارى Akaik info Critrion .schowrz Critrion حيث يكون النموذج الأفضل عند أكبر قيمة لمعامل التحديد المعدل، وأقل قيمة بالنسبة لباقي المعايير، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

### الجدول (3-6): يبين نتائج المفاضلة بين نموذجي الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية

النموذج	$\bar{R}^2$	SSR	Akaik	Schowrz
الصيغة الرياضية لـ (M1)				
النموذج الثالث	0.987	4873,426	8.733	8.93
النموذج الرابع	0.986	5417,806	8.739	8.88

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النماذج المقدره في الجداول (3-4)، (3-5).

من خلال الجدول نلاحظ أن النموذج الثالث يمثل أحسن نموذج لتقدير دالة الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية، لأن النموذج له أكبر قدرة تفسيرية للظاهرة بنسبة 98.7% وأصغر متوسط لمربعات الأخطاء (4873.426)، بالإضافة إلى أقل قيم بالنسبة للمعيارين أكبيك و سوارز (8.733 و 8.93) على التوالي.

والنموذج التالي يعبر عن نتائج الجدول (3-4)

$$M_1 = -107.39 + 5.36 \cdot 10^{-05} Y_t - 1.65 \cdot 10^{-09} TCH_t + 0.94 RM_{1(t-1)} + e_i \dots (3-6)$$

$$(2.46) \quad (9.71) \quad (-2.54) \quad (1.197)$$

$$F=488,633 \quad D-W=1,87 \quad H-D=0.30 \quad n=20 \quad \bar{R}^2=0,987 \quad R^2=0,989$$

نلاحظ من خلال النموذج أن التغير في الدخل بنسبة 1% يؤدي إلى التغير الإيجابي في الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية بـ  $5.36 \cdot 10^{-05}$  مليار دينار، كما أن التغير في سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى التغير العكسي في الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية بـ  $1.65 \cdot 10^{-09}$  مليار دينار، أما معامل الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية فهو يساوي 0.94، كما أن مجموع هذه المتغيرات تفسر 98,9% من التغير في الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية، وهذا ما يعبر عنه معامل التحديد، كما أن جميع معاملات النموذج ذات معنوية إحصائية كما تطرقنا إلى ذلك في تقييم النموذج من الناحية الإحصائية، و النموذج كذلك ذات معنوية كلية حيث F المحسوبة تساوي 488,633 وهي أكبر من F الجدولية عند درجة حرية 2 بالنسبة للبسط و 18 بالنسبة للمقام والتي تساوي

.3.55

ب- تقييم النموذج من الناحية القياسية:

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: إن D-W للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى لا يستخدم في حالة وجود متغير تابع متأخر وإنما يستخدم اختبار D-h.

كما في حالتنا هذه، حيث<sup>1</sup>:

$$D - h = \rho \left( n/1 - n \delta_{(b_5)^2} \right)^{1/2}$$

حيث:

$$P = 1 - \frac{DW}{2} -$$

-  $\delta_{(b_5)^2}$ : الخطأ المعياري لمعلمة الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية بفترة ابطاء واحدة.

وبعد حساب احصائية D-h في النموذج وجدناها تساوي (0,30)، وهي أقل من  $t_{\alpha/2}$  الجدولية ( $t_{tab}=2,110$ )، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى.

- اختبار عدم ثبات التباين: بالاستعانة ببرنامج Eviews فإننا نحصل على نتائج اختبار "وايت" الخاصة بهذا النموذج والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

<sup>1</sup>- Régis Bourbonnais, (2004), "Econométrie", Dunod, Parice, France, 5<sup>e</sup>EDITION, p 178-179.

الجدول (3-7): يبين نتائج اختبار "وايت" الخاص بالنموذج في العلاقة (3-6)

White Heteroskedasticity Test:				
F-statistic	2.411524	Probability	0.086466	
Obs*R-squared	10.53484	Probability	0.103862	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/24/15 Time: 08:35				
Sample: 1991 2010				
Included observations: 20				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5788.234	5769.619	1.003226	0.3341
Y	-0.004366	0.004254	-1.026462	0.3234
Y^2	6.71E-10	7.67E-10	0.874621	0.3977
TCH	-4.42E-09	1.51E-07	-0.029377	0.9770
TCH^2	-3.41E-19	2.14E-17	-0.015949	0.9875
M1(-1)	15.62081	10.85131	1.439533	0.1736
M1(-1)^2	-0.027329	0.015670	-1.744057	0.1047
R-squared	0.526742	Mean dependent var	243.6713	
Adjusted R-squared	0.308315	S.D. dependent var	396.5869	
S.E. of regression	329.8318	Akaike info criterion	14.70426	
Sum squared resid	1414257.	Schwarz criterion	15.05277	
Log likelihood	-140.0426	F-statistic	2.411524	
Durbin-Watson stat	3.316666	Prob(F-statistic)	0.086466	

المصدر: مخرجات برنامج E-VIEWS 4.

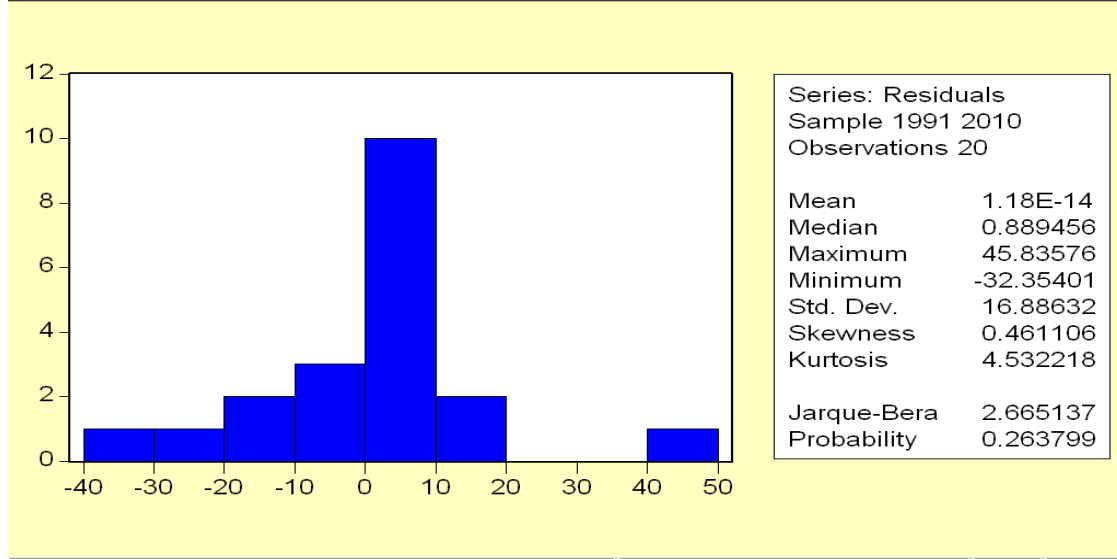
ولدينا  $nR^2=(0.52)(20)=10.4$  وهي أقل من احصائية كاي مربع (  $X^2_{0,05}(6)=12.59$  )

لذلك فإننا نقبل فرضية عدم أي أن تباين حد الخطأ متجانس.

-اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر (Jarque-Bera):

بالاستعانة ببرنامج EIEWS فإننا نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي هذا النموذج المقدر والتي يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل (3-1): يبين نتائج تقدير اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج في العلاقة (3-6)



**المصدر:** مخرجات برنامج 4 E-VIEWS.

من أجل اختبار فرضية عدم تقبل مقارنة احصائية (Jarque-Bera) بقيمة احصائية كاي مربع، حيث لدينا قيمة كاي مربع تساوي  $(X^2_{0,05}(2)=5.99)$  وهي أكبر من احصائية جاك-بيررا (2.66) كما هو موضح في الشكل (3-1)، لذلك فإننا نقبل فرضية عدم والتي مفادها أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

**الفرع الثاني: تقدير معلمات نموذج الطلب الحقيقي على الكتلة النقدية ( $M_2$ ) في الجزائر**

بالاعتماد على السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات، وباستخدام برنامج (E-VIEWS-4) نقوم بتقدير عدة نماذج للطلب الحقيقي على الكتلة النقدية ( $M_2$ ) ثم نقوم بتقييم النموذج المتحصل عليه بالاستناد إلى معايير اقتصادية وأخرى إحصائية إضافة إلى معايير قياسية.

**1- الصيغة الرياضية ( $M_2$ ):**

**أ- النموذج الأول:**

نقوم بإدخال البيانات الخاصة بجميع المتغيرات المحتمل تأثيرها في الطلب الحقيقي

على الكتلة النقدية في برنامج (E-Views) لغرض التقدير فكانت النتائج كالتالي:

الجدول (3-8): يبين نتائج التقدير الأول للنموذج الرياضي ( $M_2$ ) بإدخال جميع المتغيرات خلال الفترة (1990-2010)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y	426.9950	25.15404	16.97520	0.0000
C	-9.22E+08	68707152	-13.41570	0.0000
INF	0.016189	0.008763	1.847397	0.0895
I	-0.002045	0.003300	-0.619604	0.5471
TCH	0.001028	0.003695	0.278137	0.7856
R-squared	0.968357	Mean dependent var	3.42E+08	
Adjusted R-squared	0.957809	S.D. dependent var	2.35E+08	
S.E. of regression	48210004	Akaike info criterion	38.45996	
Sum squared resid	2.79E+16	Schwarz criterion	38.70502	
Log likelihood	-321.9097	F-statistic	91.80679	
Durbin-Watson stat	0.787302	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: مخرجات برنامج 4 E-VIEWS.

من خلال الجدول نلاحظ أن القدرة التفسيرية للنموذج  $R^2=0.96$  وهي جيدة مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة لكن المشكل يبقى في قيمة درابن واتسن فهي ضعيفة وبالتالي يجب علينا إدخال درجة التأخير بفترة إبطاء واحدة.

ب- النموذج الثاني:

نقوم بإدخال البيانات الخاصة بجميع المتغيرات المحتمل تأثيرها في الطلب الحقيقي على الكتلة النقدية في برنامج (E-Views) وبفترة إبطاء واحدة على المتغير التابع  $M_2$  لغرض التقدير فكانت النتائج كالتالي:

الجدول (3-9): يبين نتائج التقدير الثاني للنموذج الرياضي ( $M_2$ ) وبفترة إبطاء واحدة على المتغير التابع بإدخال جميع المتغيرات خلال الفترة (1990-2010)

Dependent Variable: M2 Method: Least Squares Date: 05/23/15 Time: 14:07 Sample(adjusted): 1994 2010 Included observations: 17 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.23E+08	1.16E+08	-1.930910	0.0797
Y	114.7760	51.01035	2.250054	0.0459
INF	0.002156	0.004807	0.448382	0.6626
I	4.83E-05	0.001639	0.029472	0.9770
TCH	-0.001939	0.001857	-1.044073	0.3189
M2(-1)	0.804925	0.127672	6.304635	0.0001
R-squared	0.993141	Mean dependent var	3.42E+08	
Adjusted R-squared	0.990023	S.D. dependent var	2.35E+08	
S.E. of regression	23443181	Akaike info criterion	37.04862	
Sum squared resid	6.05E+15	Schwarz criterion	37.34270	
Log likelihood	-308.9133	F-statistic	318.5530	
Durbin-Watson stat	1.537727	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: مخرجات برنامج E-VIEWS4.

يلاحظ من خلال الجدول أن إشارة المتغيرات تتفق على ما تقرره النظري الاقتصادية باستثناء التضخم ومعدل الفائدة، وبالتالي النموذج مرفوض من الناحية الاقتصادية ولا داعي إلى تقييمه من الناحية الاقتصادية.

ج-النموذج الثالث:

بإسقاط المتغيرات التي كانت غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية من النموذج السابق نحصل على النتائج التالية:

الجدول (3-10): يبين نتائج التقدير الثالث للنموذج الرياضي ( $M_2$ ) بإسقاط التضخم و معدل الفائدة.

Dependent Variable: M2  
Method: Least Squares  
Date: 05/23/15 Time: 14:25  
Sample(adjusted): 1991 2010  
Included observations: 20 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.11E+08	80606594	-2.616706	0.0187
Y	110.5070	38.36417	2.880474	0.0109
TCH	-0.001933	0.001415	-1.365939	0.1909
M2(-1)	0.824351	0.094440	8.728841	0.0000
R-squared	0.994147	Mean dependent var	2.98E+08	
Adjusted R-squared	0.993049	S.D. dependent var	2.40E+08	
S.E. of regression	20019575	Akaike info criterion	36.63918	
Sum squared resid	6.41E+15	Schwarz criterion	36.83832	
Log likelihood	-362.3918	F-statistic	905.8392	
Durbin-Watson stat	1.516842	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: مخرجات برنامج E-VIEWS 4.

يلاحظ أن كل معاملات النموذج تتوافق مع النظري الاقتصادية وبالتالي النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

أما من الناحية الإحصائية فنجد أن إحصائية t المحسوبة لكل معلمة في النموذج أكبر من t الجدولية ( $t_{tab}=2.110$ ) باستثناء إحصائية سعر الصرف ليست ذات معنوية إحصائية وبالتالي النموذج مرفوض من الناحية الإحصائية.

د-النموذج الرابع:

بإسقاط متغير سعر الصرف من النموذج الثاني نتحصل على النتائج التالية:

الجدول (3-11): يبين نتائج التقدير الرابع للنموذج الرياضي ( $M_2$ ) بإسقاط متغير سعر الصرف

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.23E+08	82118426	-2.718031	0.0146
Y	114.1867	39.23188	2.910558	0.0097
M2(-1)	0.808529	0.096084	8.414821	0.0000
R-squared	0.993464	Mean dependent var	2.98E+08	
Adjusted R-squared	0.992695	S.D. dependent var	2.40E+08	
S.E. of regression	20523031	Akaike info criterion	36.64947	
Sum squared resid	7.16E+15	Schwarz criterion	36.79883	
Log likelihood	-363.4947	F-statistic	1292.025	
Durbin-Watson stat	1.423608	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: مخرجات برنامج 4 E-VIEWS.

يلاحظ من الجدول أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، حيث أن إشارة المعلمات تتفق على ما تقره النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية، لأن معالم النموذج ذات معنوية إحصائية باعتبار أن إحصائية  $t$  لكل معلمة من معالم النموذج أكبر من  $t$  الجدولية ( $t_{tab}=2.110$ ).

2-المفاضلة بين النموذجين (3و4) واختبار النموذج الأفضل من الناحية القياسية:

عند التقدير تحصلنا على نموذجين مقبولين في حالة الصيغة الرياضية لـ ( $M_2$ ).

أ-المفاضلة بين النموذجين (3و4):

سوف نعتمد في المفاضلة على نفس المعايير التي اعتمدنا عليها في المفاضلة بين نماذج

الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية، والجدول التالي يبين نتائج المقارنة:

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لدوال الطلب على النقود في الجزائر

الجدول (3-12): يبين نتائج المفاضلة بين نموذجي الطلب الحقيقي على الكتلة النقدية

Schowrz	Akaik	SSR	R <sup>2</sup>	النموذج
الصيغة الرياضية لـ (M2)				
36,83	36,63	6,41*10 <sup>15</sup>	0.993	النموذج الثالث
36,79	36,69	7,16*10 <sup>15</sup>	0.992	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النماذج المقدره في الجدولين (3-10)، (3-11).

من خلال الجدول نلاحظ أن النموذج الثالث في صيغته الرياضية يمثل أحسن نموذج لتقدير دالة الطلب الحقيقي على الكتلة النقدية، لأن النموذج له أكبر قدرة تفسيرية للظاهرة بنسبة 99,3%، وأصغر متوسط لمربعات الأخطاء (6,41\*10<sup>15</sup>)، بالإضافة إلى أقل قيم بالنسبة للمعيارين أكايك و سوارز (36,63 و 36,83) على التوالي.

والنموذج التالي يعبر عن نتائج الجدول (3-10) كما يلي:

$$M2 = -2.11 \cdot 10^8 + 110.5070 Y_t - 0.0019 TCH_t + 0.82 M2_{(t-1)} + e_i \dots (3-7)$$

$$(8.27) \quad (-1.36) \quad (2.88) \quad (-2.61)$$

$$R^2=0,994 \quad \bar{R}=0.993 \quad F=905,83 \quad D-W=1,51 \quad H-D=1.20 \quad n=20$$

نلاحظ من خلال النموذج أن التغير في الدخل بنسبة 1% يؤدي إلى التغير الإيجابي في الطلب الحقيقي على الكتلة النقدية بـ 110.5070 مليار دينار، كما أن التغير في سعر

الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى التغير العكسي في الطلب الحقيقي على الكتلة النقدية بـ 0.0019 مليار دينار، أما معامل الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية فهو يساوي 0.82، كما أن مجموع هذه المتغيرات تفسر 99.4% من التغير في الطلب الحقيقي على الكتلة النقدية، وهذا ما يعبر عنه معامل التحديد، كما أن جميع معاملات النموذج ذات معنوية إحصائية كما تطرقنا إلى ذلك في تقييم النموذج من الناحية الإحصائية، و النموذج كذلك ذات معنوية كلية حيث  $F$  المحسوبة تساوي 905.83 وهي أكبر من  $F$  الجدولية عند درجة حرية 2 بالنسبة للبسط و 18 بالنسبة للمقام والتي تساوي 3.55. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج ذات معنوية كلية.

ب-تقييم النموذج الأفضل من الناحية القياسية:

• اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

بعد حساب احصائية D-H وجدناها تساوي (1.20) وهي أقل من  $t$  الجدولية ( $t_{tab}=2.11$ ) وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

• اختبار عدم تجانس الأخطاء:

بالاستعانة ببرنامج eviews فإننا نحصل على نتائج اختبار "وايت" الخاصة بهذا النموذج والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول (3-13): يبين نتائج اختبار "وايت" الخاص بالنموذج في العلاقة (3-7)

White Heteroskedasticity Test:				
F-statistic	1.655600	Probability	0.209532	
Obs*R-squared	8.662922	Probability	0.193441	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/24/15 Time: 09:55				
Sample: 1991 2010				
Included observations: 20				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.85E+15	1.16E+16	-0.245918	0.8096
Y	1.36E+09	8.27E+09	0.163994	0.8723
Y^2	29.28301	1306.939	0.022406	0.9825
TCH	104116.2	184362.0	0.564738	0.5819
TCH^2	-2.03E-05	2.62E-05	-0.775285	0.4520
M2(-1)	-2531687.	9628140.	-0.262947	0.7967
M2(-1)^2	0.000271	0.008547	0.031701	0.9752
R-squared	0.433146	Mean dependent var	3.21E+14	
Adjusted R-squared	0.171521	S.D. dependent var	4.37E+14	
S.E. of regression	3.98E+14	Akaike info criterion	70.34041	
Sum squared resid	2.06E+30	Schwarz criterion	70.68892	
Log likelihood	-696.4041	F-statistic	1.655600	
Durbin-Watson stat	2.262136	Prob(F-statistic)	0.209532	

المصدر: مخرجات برنامج 4 E-VIEWS.

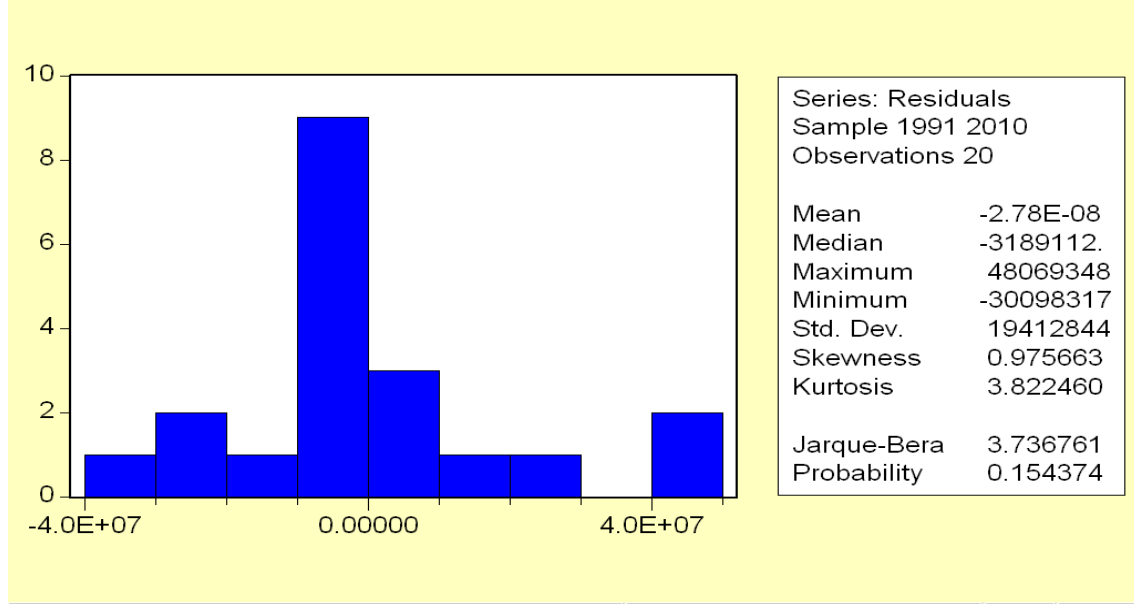
ولدينا:  $nR^2 = (0.43)(20) = 8.6$  وهي أقل من احصائية كاي مربع  $(\chi^2_{0.05}(6) = 12.59)$  لذلك فإننا نقبل فرضية العدم أي تباين حد الخطأ متجانس.

• اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر (Jarque-Bera):

بالاستعانة ببرنامج EViews فإننا نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي

هذا النموذج المقدر والتي يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل (2-3): يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر في العلاقة (3-7)



المصدر: مخرجات برنامج 4 E-VIEWS.

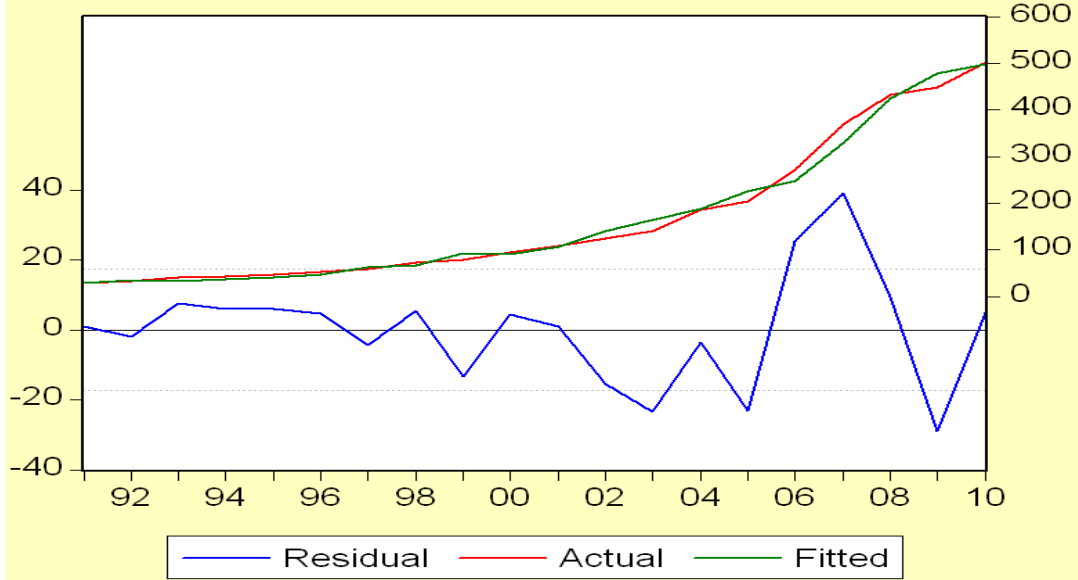
من اجل اختبار فرضية العدم نقوم بمقارنة احصائية جاك-بيرا بقيمة احصائية كاي مربع، حيث لدينا قيمة كاي مربع تساوي  $(\chi^2_{0.05}(2)=5.99)$  وهي أكبر من احصائية جاك-بيرا (3.73) كما هو موضح في الشكل رقم (2-3)، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي مفادها أن التوزيع الطبيعي للبواقي عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الثالث: محاكاة نموذجي الطلب على النقود في الجزائر

بعد التقدير نموذج الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية، وكذا الطلب الحقيقي على الكتلة النقدية، والتأكد من صلاحيتهما من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية، ننقل الآن إلى اختبار مدى صلاحيتهما في التفسير الظاهرة الاقتصادية المدروسة. خلال الفترة (1990-2010).

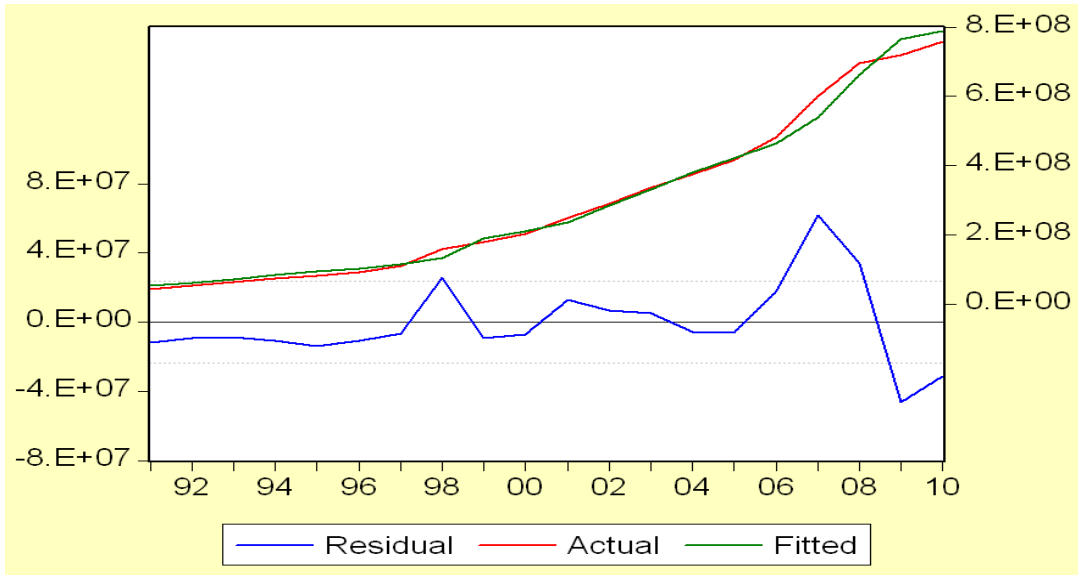
## الفصل الثالث: دراسة قياسية لدوال الطلب على النقود في الجزائر

الشكل (3-3): يبين نتائج المحاكاة التاريخية لـ (M1) باستخدام التمثيل البياني



المصدر: مخرجات برنامج 4 EVIEWS بالاعتماد على النموذج (3-6).

الشكل (3-4): يبين نتائج المحاكاة التاريخية لـ (M2) باستخدام التمثيل البياني



المصدر: مخرجات برنامج 4 EVIEWS بالاعتماد على النموذج (3-7).

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لدوال الطلب على النقود في الجزائر

بهدف التأكد من التناسب بين القيم الفعلية وقيم عملية المحاكاة، وبالمقارنة بيانيا تبين أن السلسلة الخاضعة للمحاكاة قريبة من السلسلة الحقيقية للمتغير محل الدراسة في كلا النموذجين وهذا ما يدل على أن النموذجين ذات قدرة تنبؤية جيدة.

### خلاصة:

كان الهدف من هذه الدراسة تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر باستخدام بيانات سنوية للفترة من (1990-2010)، و باعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية باعتبارها أفضل طريقة للتقدير من حيث النتائج، وقد تكلمنا في المبحث الأول عن أهم الدراسات السابقة بهدف إخراج المتغيرات التي تؤثر على كل من نموذجي المتاحات النقدية والكتلة النقدية في الجزائر، أما في المبحث الثاني فحاولنا تقدير دالة الطلب على النقود من خلال تقدير المتغيرات لكل نموذج، وبعد التقديرات توصلنا إلى نموذجين فاجرينا عليهما عدة اختبارات، حيث أشارت النتائج إلى أن المتغيرات غير ساكنة في مستواها فأخذنا الفروق من الدرجة الأولى وبدأنا بإسقاط المتغيرات التي مستوى معنوياتها منخفضة بهدف الوصول إلى نموذج تكون قدرته التفسيرية عالية، وفي الأخير توصلنا إلى نموذجي كل من المتاحات النقدية (M1) والكتلة النقدية (M2) وقد أشارت النتائج إلى أن الطلب على النقود يتأثر إيجاباً بالدخل وعكسياً مع سعر الصرف.

مما لا شك فيه أن الإلمام بجوانب البحث المتعلق بـ: "تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)" من مختلف الزوايا ليست بالأمر الهين، إلا أننا حاولنا قدر المستطاع أن نلم ببعض جوانبه، وذلك لأن جانب النقود والمفاهيم المتعلقة به لها أهمية كبيرة ذات دلالات اقتصادية وسياسية واجتماعية، ومن خلال ما ورد في دراستنا فإننا توصلنا إلى مجموعة من النتائج.

### أولاً: نتائج الدراسة.

لقد توصلنا إلى نتائج متعلقة بالجانب النظري وأخرى متعلقة بالجانب الميداني.

1- تعرف النقود على أنها أي شئ تتوفر فيه ثلاثة عناصر:

- أن يحظى بالقبول العام

- يكون وسيلة لتسديد الديون و دفع قيمة الإلتزامات في كل مكان و زمان.

- أن تكون قوتها الشرائية تؤدي إلى السداد الفوري التام و النهائي للدين.

2- النقد المصدر من البنك المركزي يمكن أن نعرفه بأنه دين على الدولة المصدر له كذلك النقد الذي تخلقه البنوك التجارية أي نقود الودائع يعتبر دينا على البنوك التجارية.

3- عندما يقل الطلب على النقود و يحتفظ الاعوان الاقتصاديين بثروتهم في صورة سندات و أسهم فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها و هو ما يحدث تقلبات في الدورة الإقتصادية، وعلى العكس من ذلك.

4- يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة.

5- تنقسم أدوات السياسة النقدية في الجزائر إلى:

- الأدوات الكمية: وهي ( سياسة معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، سياسة

تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري )

- الأدوات الكيفية: وهي ( سياسة تأطير القرض، السياسة الانتقائية للقرض )

6- الأدوات الكيفية للسياسة النقدية تستعمل لتجنب التأثير الشامل الذي تخلفه الأدوات الكمية، وبالتالي فهي تقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة،

ومنحها لقطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني، ولهذا تبدو فعاليتها في التأثير على توزيع القروض بين الأنشطة المختلفة.

7- من خلال النظريات المفسرة للطلب على النقود هناك عدة متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية تفسر الطلب على النقود وهي: الدخل الحقيقي، معدل الفائدة، معدل التضخم، الأذواق والأفضليات.

8- أثبت تحليل مكونات الكتلة أن المتاحات النقدية (التداول الائتماني + ودائع تحت الطلب) تشكل جزء كبير من الكتلة النقدية (M2)، وهذا يدل على أن الأعوان الاقتصاديين يحتفظون بالنقود بدافع تسوية المعاملات وبدافع الاحتياط.

9- من خلال تحليل بعض النماذج السابقة لوحظ أن الصيغة الرياضية لأغلب النماذج كانت من الشكل اللوغاريتمي.

10- نوع النموذج المستخدم يعتمد على خصائص السلسلة الزمنية للمتغيرات المكونة لدالة الطلب على النقود (طول السلسلة، استقرارية المتغيرات، .....). وبالتالي النموذج الأنسب لتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر هو نموذج الإنحدار بسبب حجم العينة (20 مشاهدة).

11- دالة الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية في الجزائر تتكون من المتغيرات المفسرة التالية: الدخل الحقيقي، معدل أسعار الصرف، الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية بفترة ابطاء واحدة، والتي تفسر 98.9% من التغير في الطلب على المتاحات النقدية.

12- دالة الطلب الحقيقي على الكتلة النقدية في الجزائر تتكون من المتغيرات المفسرة التالية: الدخل الحقيقي، معدل أسعار الصرف، الطلب الحقيقي على الكتلة النقدية بفترة ابطاء واحدة، والتي تفسر 99.4% من التغير في الطلب على الكتلة النقدية.

13- أعطى الدخل الحقيقي معنوية احصائية عالية في كلا الدالتين، وهذا ما توضحه إحصائية t ستودنت.

**ثانيا: اختبار الفرضيات:**

بناء على ما ورد في دراستنا، نحاول اختبار الفرضيات المتعلقة بها وهي كالتالي:

الفرضية العامة: تتحدد دالة الطلب على النقد في الاقتصاد الجزائري بكل من الدخل الحقيقي، سعر الصرف، والطلب الحقيقي على المتاحات النقدية بفترة ابطاء واحدة بالنسبة للطلب الحقيقي على المتاحات النقدية.

الفرضية الأولى: يعد تحقيق أهداف السياسة النقدية من أولويات واضعي الخطة النقدية سواء على المدى الطويل أو القصير، وفي ذلك فإن البنك المركزي يستخدم العديد من الأدوات المباشرة أو غير المباشرة، وعليه تمثل السياسة النقدية موقف السلطة السياسية من النظام النقد من خلال هذا ما يثبت فرضيتنا.

- الفرضية الثانية: تعتبر المتغيرات التالية: الدخل الحقيقي، أسعار الصرف ذات معنوية احصائية عالية في دوال الطلب على النقد في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، وهذا على عكس ما جاء في فرضيتنا والتي تقر على أن الطلب على النقد يتحدد وفقا لكل من الدخل الحقيقي، معدل التضخم، معدل الفائدة المحلي، أسعار الصرف، وهذا ما ينفي فرضيتنا.

- الفرضية الثالثة: نتائج النموذج لا تتفق مع ما هو متوقع نظريا وعمليا من خلال الدراسات السابقة، فيما عدا الدخل الحقيقي وسعر الصرف، وبالتالي لا وجود لعلاقة توازنه مستقرة لدالة الطلب على النقد في الاقتصاد الجزائري خلال فترة دراستنا وهذا ما يثبت فرضيتنا.

### ثالثا: التوصيات.

في ختام هذه الدراسة وفي ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن الخروج أن نقترح ما يلي:

-على السلطات النقدية أن تعي أنه من أجل بناء سياسة نقدية سليمة مستقبلا أن تهتم أكثر بالدخل الحقيقي، وسعر الصرف اللذان يعتبران من أهم العوامل المؤثرة على كل من الطلب على المتاحات النقدية و الكتلة النقدية، بالإضافة إلى المتغير الذي يعكس سلوك الاعوان الاقتصاديين في الاحتفاظ بالنقود.

-على متخذ القرار أن يوفق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لأنه لا تستطيع السياسة النقدية بمفردها تلقي الصدمات في معركتها مع الأزمات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية.

-توفير المعلومات الاقتصادية والمعطيات الاحصائية وذلك بتطوير نظام المعلوماتية.

يجب على السطات المعنية أن تهتم أكثر بالإطارات المتخصصة في الاقتصاد القياسي واهتمام أكبر بدراساتهم وأخذها بمحمل الجد.

رابعاً: آفاق الدراسة.

نرى أن لا يزال بحثاً مجالاً خصباً للدراسة، فهو بمثابة نقطة بداية لمجموعة من الدراسات والتي نطرح أهمها:

1. مقارنة دالة الطلب على النقد في الاقتصاديات المغاربية.
2. تقدير دالة الطلب على النقود الالكترونية.
3. محددات الطلب على النقد وفق نموذج اقتصادي إسلامي.

تم بحمد الله وعونه

الملحق رقم 01: يوضح جدول فيشر

m	1n =		2n =		3n =		4n =		5n =	
	a = 0.05	a = 0.01	a = 0.05	a = 0.01	a = 0.05	a = 0.01	a = 0.05	a = 0.01	a = 0.05	a = 0.01
1	161.45	4052.1	199.50	4999.5	215.71	5403.3	224.58	5624.5	230.16	5763.6
2	18.51	8	19.00	0	19.16	5	19.25	8	19.30	5
3	10.13	98.50	9.55	99.00	9.28	99.17	9.12	99.25	9.01	99.30
4	7.71	34.12	6.94	30.82	6.59	29.46	6.39	28.71	6.26	28.24
5	6.61	21.20	5.79	18.00	5.41	16.69	5.19	15.98	5.05	15.52
6	5.99	16.26	5.14	13.27	4.76	12.06	4.53	11.39	4.39	10.97
7	5.59	13.75	4.74	10.92	4.35	9.78	4.12	9.15	3.97	8.75
8	5.32	12.25	4.46	9.55	4.07	8.45	3.84	7.85	3.69	7.46
9	5.12	11.26	4.26	8.65	3.86	7.59	3.63	7.01	3.48	6.63
10	4.96	10.56	4.10	8.02	3.71	6.99	3.48	6.42	3.33	6.06
		10.04		7.56		6.55		5.99		5.64
11	4.84		3.98		3.59		3.36		3.20	
12	4.75	9.56	3.89	7.21	3.49	6.22	3.26	5.67	3.11	5.32
13	4.67	9.33	3.81	6.93	3.41	5.95	3.18	5.41	3.03	5.06
14	4.60	9.07	3.74	6.70	3.34	5.74	3.11	5.21	2.96	4.86
15	4.54	8.86	3.68	6.51	3.29	5.56	3.06	5.04	2.90	4.69
16	4.49	8.68	3.63	6.36	3.24	5.42	3.01	4.89	2.85	4.56
17	4.45	8.53	3.59	6.23	3.20	5.29	2.96	4.77	2.81	4.44
18	4.41	8.40	3.55	6.11	3.16	5.18	2.93	4.67	2.77	4.34
19	4.38	8.29	3.52	6.01	3.13	5.09	2.90	4.58	2.74	4.25
20	4.35	8.18	3.49	5.93	3.10	5.01	2.87	4.50	2.71	4.17
		8.10		5.85		4.94		4.43		4.10
21	4.32		3.47		3.07		2.84		2.68	
22	4.30	8.02	3.44	5.78	3.05	4.87	2.82	4.37	2.66	4.04
23	4.28	7.95	3.42	5.72	3.03	4.82	2.80	4.31	2.64	3.99
24	4.26	7.88	3.40	5.66	3.01	4.76	2.78	4.26	2.62	3.94
25	4.24	7.82	3.39	5.61	2.99	4.72	2.76	4.22	2.60	3.90
26	4.23	7.77	3.37	5.57	2.98	4.68	2.74	4.18	2.59	3.85
27	4.21	7.72	3.35	5.53	2.96	4.64	2.73	4.14	2.57	3.82
28	4.20	7.68	3.34	5.49	2.95	4.60	2.71	4.11	2.56	3.78
29	4.18	7.64	3.33	5.45	2.93	4.57	2.70	4.07	2.55	3.75
30	4.17	7.60	3.32	5.42	2.92	4.54	2.69	4.04	2.53	3.73
		7.56		5.39		4.51		4.02		3.70
40	4.08		3.23		2.84		2.61		2.45	
80	3.96	7.31	3.11	5.18	2.72	4.31	2.49	3.83	2.33	3.51
12	3.92	6.96	3.07	4.88	2.68	4.04	2.45	3.56	2.29	3.26
0	3.84	6.85	3.00	4.79	2.60	3.95	2.37	3.48	2.21	3.17
∞		6.63		4.61		3.78		3.32		3.02

تابع الملحق رقم 01

	$6n =$		$8n =$		$12n =$		$24n =$		$n = \infty$	
$m$	$a =$ 0.05	$a =$ 0.01	$a =$ 0.05	$a =$ 0.01	$a =$ 0.05	$a =$ 0.01	$a =$ 0.05	$a =$ 0.01	$a =$ 0.05	$a =$ 0.01
1	233.99	5858.99	238.88	5981.07	243.91	6106.32	249.05	6234.63	254.31	6365.86
2	19.33	99.33	19.37	99.37	19.41	99.42	19.45	99.46	19.50	99.50
3	8.94	27.91	8.85	27.49	8.74	27.05	8.64	26.60	8.53	26.13
4	6.16	15.21	6.04	14.80	5.91	14.37	5.77	13.93	5.63	13.46
5	4.95	10.67	4.82	10.29	4.68	2.89	4.53	9.47	4.36	9.02
6	4.28	8.47	4.15	8.10	4.00	7.72	3.84	7.31	3.67	6.88
7	3.87	7.19	3.73	6.84	3.57	6.47	3.41	6.07	3.23	5.65
8	3.58	6.37	3.44	6.03	3.28	5.67	3.12	5.28	2.93	4.86
9	3.37	5.80	3.23	5.47	3.07	5.11	2.90	4.73	2.71	4.31
10	3.22	5.39	3.07	5.06	2.91	4.71	2.74	4.33	2.54	3.91
11	3.09	5.07	2.95	4.74	2.79	4.40	2.61	4.02	2.40	3.60
12	3.00	4.82	2.85	4.50	2.69	4.16	2.51	3.78	2.30	3.36
13	2.92	4.62	2.77	4.30	2.60	3.96	2.42	3.59	2.21	3.17
14	2.85	4.46	2.70	4.14	2.53	3.80	2.35	3.43	2.13	3.00
15	2.79	4.32	2.64	4.00	2.48	3.67	2.29	3.29	2.07	2.87
16	2.74	4.20	2.59	3.89	2.42	3.55	2.24	3.18	2.01	2.75
17	2.70	4.10	2.55	3.79	2.38	3.46	2.19	3.08	1.96	2.65
18	2.66	4.04	2.51	3.71	2.34	3.37	2.15	3.00	1.92	2.57
19	2.63	3.94	2.48	3.63	2.31	3.30	2.11	2.92	1.88	2.49
20	2.60	3.87	2.45	3.56	2.28	3.23	2.08	2.86	1.84	2.42
21	2.57	3.81	2.42	3.51	2.25	3.17	2.05	2.80	1.81	2.36
22	2.55	3.76	2.40	3.45	2.23	3.12	2.03	2.75	1.78	2.31
23	2.53	3.71	2.37	3.41	2.20	3.07	2.01	2.70	1.76	2.26
24	2.51	3.67	2.36	3.36	2.18	3.03	1.98	2.66	1.73	2.21
25	2.49	3.63	2.34	3.32	2.16	2.99	1.96	2.62	1.71	2.17
26	2.47	3.59	2.32	3.29	2.15	2.96	1.95	2.58	1.69	2.13
27	2.46	3.56	2.31	3.26	2.13	2.93	1.93	2.55	1.67	2.10
28	2.45	3.53	2.29	3.23	2.12	2.90	1.91	2.52	1.65	2.06
29	2.43	3.50	2.28	3.20	2.10	2.87	1.90	2.49	1.64	2.03
30	2.42	3.47	2.27	3.17	2.09	2.84	1.89	2.47	1.62	2.01
40	2.34	3.29	2.18	2.99	2.00	2.66	1.79	2.29	1.51	1.80
80	2.21	3.04	2.06	2.74	1.88	2.42	1.65	2.03	1.32	1.49
12	2.18	2.96	2.02	2.66	1.83	2.34	1.61	1.95	1.25	1.38
0	2.10	2.80	1.94	2.51	1.75	2.18	1.52	1.79	1.00	1.00
$\infty$										

الملحق رقم 02 : يوضح جدول درين واطسون

TABLE DE DURBIN-WATSON

Risque  $\alpha = 5\%$

n	1k =		2k =		3k =		4k =		5k =	
	d <sub>1</sub>	d <sub>2</sub>	d <sub>1</sub>	d <sub>2</sub>	d <sub>1</sub>	d <sub>2</sub>	d <sub>1</sub>	d <sub>2</sub>	d <sub>1</sub>	d <sub>2</sub>
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.40	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.75	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.74	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
31	1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.73	1.09	1.83
32	1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
35	1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.72	1.18	1.80
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78

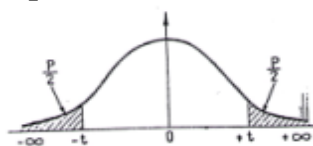
est le nombre de variables exogènes (constante exclue).  $k$

est la taille de l'échantillon.  $n$

Source: Régis Bourbonnais, p231

الملحق رقم 03: يوضح جدول ستودنت

Valeur de  $t$  ayant La probabilité  $P$  d'être dépassée en module

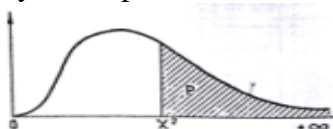


$\nu$	$P=0.90$	0.80	0.70	0.60	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.158	0.325	0.510	0.727	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657
2	0.142	0.289	0.445	0.617	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925
3	0.137	0.277	0.424	0.584	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841
4	0.134	0.271	0.414	0.569	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604
5	0.132	0.267	0.408	0.559	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032
6	0.131	0.265	0.404	0.553	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707
7	0.130	0.263	0.402	0.549	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.356	2.998	3.499
8	0.130	0.262	0.399	0.546	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355
9	0.129	0.261	0.398	0.543	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250
10	0.129	0.260	0.397	0.542	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169
11	0.129	0.260	0.396	0.540	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106
12	0.128	0.259	0.395	0.539	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055
13	0.128	0.259	0.394	0.538	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012
14	0.128	0.258	0.393	0.537	0.662	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977
15	0.128	0.258	0.393	0.536	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947
16	0.128	0.258	0.392	0.535	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921
17	0.128	0.257	0.392	0.534	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898
18	0.127	0.257	0.392	0.534	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878
19	0.127	0.257	0.391	0.533	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861
20	0.127	0.257	0.391	0.533	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845
21	0.127	0.257	0.391	0.532	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831
22	0.127	0.256	0.390	0.532	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819
23	0.127	0.256	0.390	0.532	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807
24	0.127	0.256	0.390	0.531	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797
25	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787
26	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779
27	0.127	0.256	0.389	0.531	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771
28	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763
29	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756
30	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750
$\infty$	0.12566	0.25335	0.38532	0.52440	0.67449	0.84162	1.03643	1.03643	1.64485	1.95996	2.32634	2.57582

Nota –  $\nu$  est le nombre de degrés de liberté.

الملحق رقم 04: يوضح جدول كاي تربيع

Valeur de  $x^2$  ayant La probabilité  $P$  d'être dépassée.



$\nu$	$P = 0.90$	0.80	0.70	0.50	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.0158	0.0642	0.148	0.455	1.074	1.642	2.706	3.841	5.412	6.635
2	0.211	0.446	0.713	1.386	2.408	3.219	4.605	5.991	7.824	9.210
3	0.584	1.005	1.424	2.366	3.665	4.642	6.251	7.815	9.837	11.345
4	1.064	1.649	2.195	3.357	4.878	5.989	7.779	9.488	11.668	13.277
5	1.610	2.343	3.000	4.351	6.064	7.289	9.236	11.070	13.388	15.086
6	2.204	3.070	3.828	5.348	7.321	8.558	10.645	12.592	15.033	16.812
7	2.833	3.822	4.671	6.346	8.383	9.803	12.017	14.067	16.662	18.475
8	3.490	4.594	5.527	7.344	9.524	11.030	13.362	15.507	18.168	20.090
9	4.168	5.380	6.393	8.343	10.656	12.242	14.684	16.919	19.679	21.666
10	4.865	6.179	7.267	9.342	11.781	13.442	15.987	18.307	21.161	23.209
11	5.578	6.989	8.148	10.341	12.899	14.631	17.275	19.675	22.618	24.725
12	6.304	7.807	9.034	11.340	14.011	15.812	18.549	21.026	24.054	26.217
13	7.042	8.634	9.926	12.340	15.119	16.985	19.812	22.362	25.472	27.688
14	7.790	9.467	10.821	13.339	16.222	18.151	21.064	23.685	26.873	29.141
15	8.547	10.307	11.721	14.339	17.322	19.311	22.307	24.996	28.259	30.578
16	9.312	11.152	12.624	15.338	18.418	20.465	23.542	26.296	29.633	32.000
17	10.085	12.002	13.531	16.338	19.511	21.615	24.769	27.587	30.995	33.409
18	10.865	12.857	14.440	17.388	20.601	22.760	25.989	28.869	32.346	34.805
19	11.651	13.716	15.352	18.388	21.689	23.900	27.204	30.144	33.687	36.191
20	12.443	14.578	16.266	19.337	22.775	25.038	28.412	31.410	35.020	37.566
21	13.240	15.445	17.182	20.337	23.858	26.171	29.615	32.671	36.343	38.932
22	14.041	16.314	18.101	21.337	24.939	27.301	30.813	33.924	37.659	40.289
23	14.848	17.187	19.021	22.337	26.018	28.429	32.007	35.172	38.968	41.638
24	15.659	18.062	19.943	23.337	27.096	29.553	33.196	36.415	40.270	42.980
25	16.473	18.940	20.867	24.337	28.172	30.675	34.382	37.652	41.566	44.314
26	17.292	19.820	21.792	25.336	29.246	31.795	35.563	38.885	42.856	45.642
27	18.114	20.703	22.719	26.336	30.319	32.912	36.741	40.113	44.140	46.963
28	18.939	21.588	23.647	27.336	31.391	34.027	37.916	41.337	45.419	48.278
29	19.768	22.475	24.577	28.336	32.461	35.139	39.087	42.557	46.693	49.588
30	20.599	23.364	25.508	29.336	33.530	36.250	40.256	43.773	47.962	50.892

Nota –  $\nu$  est le nombre de degrés de liberté.

Pour  $\nu$  compris entre 30 et 100, on admettra que  $\sqrt{2x^2} - \sqrt{2\nu - 1}$  est approximativement distribué suivant la loi normale centrée réduite ( $m = 0, \sigma = 1$ ).

Pour  $\nu$  supérieur à 100, on admettra  $(x^2 - \nu)/\sqrt{2\nu}$  est approximativement distribué suivant la loi normale centrée réduite ( $m = 0, \sigma = 1$ ).

Source : Bernard grais, les méthodes statistiques, dunod, Pris, 2003, P381.

الملحق رقم 05: السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في التقدير الخطي للفترة (1990-2010)

obs	obs	M1	M2	Y	INF	TCH	I
obs	obs	M1	M2	Y	INF	TCH	I
1990	1990	24.00000	34300500	2134984.	1.67E+09	8.96E+09	NA
1991	1991	29.00000	41527000	2109364.	2.59E+09	18472875	NA
1992	1992	33.00000	51590200	2147333.	3.17E+09	21836075	NA
1993	1993	40.00000	62742700	2102239.	2.05E+09	2.33E+09	NA
1994	1994	42.00000	72351400	2083319.	2.90E+09	3.51E+09	-1.01E+09
1995	1995	46.00000	79956200	2162485.	2.98E+09	4.77E+09	-7.90E+09
1996	1996	52.00000	91505800	2251147.	1.87E+09	5.47E+09	-4.05E+09
1997	1997	59.00000	1.08E+08	2275909.	5.73E+09	5770735.	8.14E+09
1998	1998	72.00000	1.59E+08	2391981.	4.95E+09	5.87E+09	1.51E+08
1999	1999	79.00000	1.79E+08	2468524.	2.65E+09	66573875	-95986891
2000	2000	94.00000	2.02E+08	2522832.	3.39E+08	7.53E+09	-1.17E+09
2001	2001	108.0000	2.47E+08	2588425.	4.23E+09	7.72E+09	1.17E+09
2002	2002	124.0000	2.90E+08	2710082.	1.42E+09	796819.0	7.17E+08
2003	2003	141.0000	3.35E+08	2897077.	4.27E+09	77394975	-18990781
2004	2004	185.0000	3.74E+08	3047725.	3.96E+09	7206065.	-3.78E+09
2005	2005	203.0000	4.15E+08	3203159.	1.38E+09	7.33E+09	-7.00E+09
2006	2006	272.0000	4.83E+08	3267222.	2.31E+09	7.26E+09	-2.30E+08
2007	2007	368.0000	5.99E+08	3365239.	3.67E+09	692924.0	1.51E+09
2008	2008	433.0000	6.96E+08	3446005.	4.86E+09	645828.0	-6.71E+09
2009	2009	448.0000	7.18E+08	3528709.	5.73E+09	7.26E+09	2.16E+09
2010	2010	502.0000	7.58E+08	3645156.	3.91E+09	7.44E+09	-6.99E+09

المصدر: من إعداد الطالب إعتامادا على برنامج Eviews.

## أ- المراجع باللغة العربية:

### الكتب

- 1- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة-الاسكندرية، د.ط، 2000، ص 50.
- 2- باري سيجل، النقود والبنوك و الاقتصاد، ترجمة عبد اللطيف منصور و عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض-السعودية، 1987، ص 27-28 .
- 3- جمال بن دعاس، جمال لعمارة ، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي، دار الخلدونية ،ط.2007،1، ص.87
- 4- جون مينارد كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1991، ص 283.
- 5- حيسن عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي-القاهرة، ط.4، 1992، ص 178-181.
- 6- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية و النقدية، الدار الجامعية-الاسكندرية، 2007، ص 355.
- 7- رحيم حسن، النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع-عمان، 2006، ص 18.
- 8- سامي خليل، النظريات و السياسات المالية و النقدية، شركة كاظمة -الكويت، د.ط، 1982، ص 647.
- 9- صبحي تادرس قريصة، النقود والمصارف، دار النهضة العربية-بيروت- د.ط، ص 21.
- 10- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر -الجزائر، د.ط، د.ت، ص 24.
- 11- عبد الحق بوعتروس: الوجيز في البنوك التجارية، عمليات تقنية وتطبيقات، جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص 150.
- 12- عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصايات النقود والبنوك، الدار الجامعية-الإسكندرية، ط2003، ص ص 39-40.

- 13- عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات النقود، النسر الذهبي للطباع، 1996، ص.17.
- 14- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد-عمان-الأردن، 2004، ص 33.
- 15- عبد المنعم سيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر-المفرق، د.ط، 1988، ص.372.
- 16- عبد المنعم عفر، السياسة الاقتصادية والشرعية في الاسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، ط1، 1987، ص.381.
- 17- عبد المنعم مبارك وأحمد الناقة، النقود والبنوك، مركز الإسكندرية للكتاب، 1995، ص. 255.
- 18- عبد النعيم محمد مبارك، النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية 1985، ص 31 .
- 19- فوزي عطوي، في الإقتصاد السياسي ، النقود و النظم النقدية ، دار الفكر العربي ، بيروت، 1989 ص 231.
- 20- مايكل إيدجمان، الإقتصاد الكلي، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر،الرياض 1988، ص ص 206-207 .
- 21- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدوال الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر، ط2003، ج3، ص ص 39-41.
- 22- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية-القاهرة، 1978، ص.21.
- 23- محمود أحمد عبده، الموجز في النقود و البنوك، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1989، ص 18 .
- 24- مصطفى النشرتي، السياسات النقدية والمصرفية، مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكندرية ، ط.2، 1984، ص.239.
- 25- مصطفى رشدي شيحة، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية ، ط.5، 1985، ص.170.

26- مصطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية**، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، ع6، (2008)، ص117.

27- رمزي ياسين يسع أرسلان، هيل عجمي جميل، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر-الأردن، ط.2009، 1، ص ص.231- 232 .

28- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار زهران للنشر، الأردن، 1999، ص380.

### - الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- أحمد السيد عبد اللطيف حسن، **تقدير دالة الطلب على النقود في مصر**، أكاديمية المستقبل-مصر، د.ط، د.ت، ص ص 31-36.

2- خالد عبد الرحمان البسام، **تأثير التطور المالي وأزمة الخليج الثانية على الطلب على النقود في المملكة العربية السعودية**، دراسة قياسية للفترة (1975-2005)، قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد والادارة، جامعة عبد العزيز-جدة-المملكة العربية السعودية، ص ص 26-27.

3- عنتر بوتيارية : **تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي** دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، مذكرة ماجستير، تخصص علوم تجارية، تقنيات كميات التسيير-جامعة المسيلة، ص58.

### - المقالات والملتقيات:

1- صالح تومي، **المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ع3، ص17.

2- الشارف عتو، **دراسات قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام الصرف**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف-الجزائر، ع6، (2009)، ص130.

3- محمد موساوي، سمية زيرار، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد1، 2014. ص ص 1-2.

- المواقع الإلكترونية:

1- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي 2009، 2010، ص193.

2- جون ليبسكس، نشرة صندوق النقد الدولي، 2008، ص1.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

**Livers**

1- Andrew Crockett, **Theory policy money and institution**, p.1, preface, 1965, P.33.

2- Berger, Pierre, **La monnaie et ses mécanismes**, PUF Paris, 1982, p5

3-P.A. Samuelson and W.D. nordhaus , **Economics McGraw-Hill Co-12ed Singapore** , 1985 , p.34.

4-Albert Adomakoh. **Central bankingwith the benefit of Hindsgh.** The 1981 per jacobsson Lecure.P.21.

5-Einzig, **Monetary Policy : Means and Ends** , Penguin Books Harnonsdworth Midlesex , 1964 , P50.- Jean, Pièrre Huberac, **Guide des Méthodes de la qualité**, Paris, Maxima, 1998, P.328.

6-G.L Bach, **Federal reserve policy making**, N.Y Alfred A . Knopf. (1950) P .35.

7-guidocarli. Milton Gillbert. **Why Banks are unpopular? The per jacobsson.** Foundation. 1981.pp .14-26.

8-J. Pierre Pattat, Monnaie, **Institution Financières et Politiques monétaires**, 4 éd, Econimica, paris, 1987, P. 277.

9-Michelle de Mourgues, **Théorie et politiques monétaires**, 2 édition Dalloz 1984, p4.

10-P.Berger, **La monnaie et ses mécanismes que sais-je**, PUF, 1971, p.12.

11-Stephen M. Goldfeld and Lester V. Chandler, **The economics of money and Banking**, Harper and Row, Publishers, New York, Cambridge 1981, P.07

12-zijlstra. **Central banking with the benefit of hindsight. The per jacobsson foundation.** 1976. P.12

13- Régis Bourbonnais, (2004), “**Econométrie**”, Dunod, Parice, France, 5<sup>e</sup> Edition, p 178-179.

**Sites internet:**

-([http://donnees.banquemondiale.org/indicateur.](http://donnees.banquemondiale.org/indicateur))

-([http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-html.](http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-html))

-([http://www.bank-of-algeria.dz/indicateur.html.](http://www.bank-of-algeria.dz/indicateur.html))

فهرس  
الجداول  
والأشكال  
والملاحق

أولاً: فهرس الجداول.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2010).	34
(2-2)	يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (1990-2012)	37
(3-2)	يبين تطور معدل التضخم في الجزائر من سنة (1990-2012)	40
(4-2)	يبين تطور أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر للفترة (1990-2009)	42
(5-2)	يبين تطور المديونية الخارجية في الجزائر من (1990-2009)	44
(6-2)	يبين تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي ورصيد ميزان المدفوعات للفترة (1990-2009)	45
(7-2)	يبين تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري للفترة (1990-2012)	46
(1-3)	يبين اختبار جذر الوحدة لبواقى نموذجي الطلب على النقود في كندا، واختبار التكامل المشترك لجوهانس-جيسلس.	54
(2-3)	يبين نتائج التقدير الأول للنموذج الأول ( $M_1$ ) بإدخال جميع المتغيرات خلال الفترة (1990-2010)	62
(3-3)	يبين نتائج التقدير الثاني للنموذج الأول ( $M_1$ ) بفترة إبطاء واحدة على المتغير التابع بإدخال جميع المتغيرات خلال الفترة (1990-2010)	63
(4-3)	يبين نتائج التقدير الثالث للنموذج الرياضي ( $M_1$ ) بعد إسقاط التضخم ومعدل الفائدة.	64
(5-3)	يبين نتائج التقدير الرابع للنموذج الخطي ( $M_1$ ) بإسقاط سعر الصرف.	65
(6-3)	يبين نتائج المفاضلة بين نموذجي الطلب الحقيقي على المتاحات النقدية	66
(7-3)	يبين نتائج اختبار "وايت" الخاص بالنموذج في العلاقة (3-6)	69
(8-3)	يبين نتائج التقدير الأول للنموذج الرياضي ( $M_2$ ) بإدخال جميع المتغيرات خلال الفترة (1990-2010)	71
(9-3)	يبين نتائج التقدير الثاني للنموذج الرياضي ( $M_2$ ) وبفترة إبطاء واحدة على المتغير التابع بإدخال جميع المتغيرات خلال الفترة (1990-2010)	72
(10-3)	يبين نتائج التقدير الثالث للنموذج الرياضي ( $M_2$ ) بإسقاط التضخم و معدل الفائدة.	73
(11-3)	يبين نتائج التقدير الرابع للنموذج الرياضي ( $M_2$ ) بإسقاط متغير سعر الصرف	74

75	يبين نتائج المفاضلة بين نموذجي الطلب الحقيقي على الكتلة النقدية	(12-3)
77	(12-3): يبين نتائج اختبار "وايت" الخاص بالنموذج في العلاقة (7-3)	(13-3)

ثانيا: فهرس الأشكال.

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-3)	يبين نتائج تقدير اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج في العلاقة (6-3)	70
(2-3)	يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر في العلاقة (7-3)	78
(3-3)	يبين نتائج المحاكاة التاريخية لـ (M1) باستخدام التمثيل البياني	79
(4-3)	يبين نتائج المحاكاة التاريخية لـ (M2) باستخدام التمثيل البياني	79

ثالثا: فهرس الملاحق.

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	يوضح جدول فيشر	88
02	يوضح جدول دربن واطسون	90
03	يوضح جدول ستيودنت	91
04	يوضح جدول كاي تربيع	92
05	السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في التقدير الخطي للفترة (1990-2010)	93

# فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتوى
	كلمة شكر وتقدير
	إهداء
أ - د	مقدمة عامة
	الفصل الأول: النقود في الفكر الاقتصادي وعلاقتها بالسياسة النقدية
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: النقود والسياسة النقدية.
3	المطلب الأول: تعريف النقد ووظائفه..
11	المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية و أدواتها.
16	المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالنقود.
18	المبحث الثاني: دوال الطلب على النقد.
18	المطلب الأول: الطلب على النقود في التحليل الكلاسيكية.
20	المطلب الثاني: الطلب على النقود في التحليل الكينزي.
24	المطلب الثالث: الطلب على النقود في التحليل المعاصر(النقديون)
27	خلاصة.
	الفصل الثاني: تحليل الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري
30	تمهيد:
31	المبحث الأول: المسح النقدي في الجزائر.

31	المطلب الأول: تحليل المجمع M1.
32	المطلب الثاني: تحليل المجمع M2.
33	المطلب الثالث: تحليل المجمع M3.
34	المطلب الرابع: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر.
36	المبحث الثاني: محددات دالة الطلب على النقد في الجزائر.
36	المطلب الأول: الدخل.
38	المطلب الثاني: التضخم
41	المطلب الثالث: معدل سعر الفائدة
42	المطلب الرابع: معدل أسعار الصرف
48	خلاصة.
	الفصل الثالث: دراسة قياسية لدوال الطلب على النقد في الجزائر.
50	تمهيد:
51	المبحث الأول: نماذج سابقة حول الطلب على النقود.
51	المطلب الأول: نموذج الطلب على النقود في باكستان.
53	المطلب الثاني: نموذج الطلب على النقود في كندا.
56	المطلب الثالث: نموذج الطلب على النقود في مصر.
58	المبحث الثاني: تقدير دوال الطلب على النقود في الجزائر.
58	المطلب الأول: تعيين نموذج الطلب على النقود.

## فهرس المحتويات

61	المطلب الثاني: تقدير معلمات دوال الطلب على النقود في الجزائر.
78	المطلب الثالث: محاكاة نموذجي الطلب على النقود في الجزائر.
81	خلاصة.
83	الخاتمة العامة
88	الملاحق
95	قائمة المراجع
101	فهرس الجداول و الأشكال والملاحق
	فهرس المحتويات
	الملخص

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة بناء نموذج يفسر الطلب على النقود في الجزائر، وقد تم استخدام أربعة متغيرات مستقلة وهي الدخل والتضخم معدل الفائدة وسعر الصرف وهذا أخذاً بعين الاعتبار خصائص الاقتصاد الجزائري واعتماداً على النظريات التي تناولت هذا الموضوع، ببيانات سنوية تغطي الفترة من (1990-2010)، تم الحصول عليها من مختلف المصادر الحكومية والهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات،.... إلخ)، وقد بدأت الدراسة باختبار المتغيرات المدرجة في النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية باعتباره تؤدي إلى نتائج دقيقة، حيث لوحظ في بداية تقدير النموذج أنه مرفوض من البداية وكان لزاماً علينا أن ندخل معامل التأخير بدرجة واحدة على المتغير التابع لكلا النموذجين، وبعد المفاضلة واختبار مدى صلاحية كل نموذج توصلنا إلى أن الطلب على النقود يتأثر طردياً بالدخل الحقيقي والتغير المؤسسي الذي يعكس سلوك الأعوان الاقتصاديين في الاحتفاظ بالنقود في كلا الدلتين وعكسياً مع سعر الصرف.

**الكلمات الدالة:** النقود، السياسة النقدية، نماذج القياس الاقتصادي، الدخل الحقيقي، معدل التضخم، معدل الفائدة، سعر الصرف.

## Résumé :

Cette étude vise à essayer de construire un modèle qui explique la demande de l'argent en Algérie , ont été l'aide de quatre variables indépendantes dont le revenu , l'inflation , taux d'intérêt et taux de change et ce , en tenant compte des caractéristiques de l'économie algérienne et en fonction de théories qui traitent de ce sujet , les données annuelles couvrant la période (1990- 2010) , a été obtenu à partir de diverses sources gouvernementales ( Fonds monétaire international , le Bureau national des statistiques , etc ..... ). L'étude a commencé à tester les variables incluses dans le modèle en utilisant les moindres carrés ordinaires que conduire à des résultats précis, où il a été indiqué au début de l'estimation du modèle, il a rejeté depuis le début et nous avons dû entrer dans le coefficient de retard d'un cran sur des modèles à la fois variable et après différenciation et de tester la validité de tous modèle nous avons déterminé que la demande de monnaie est influencé directement proportionnel au revenu réel et le changement institutionnel, qui reflète le comportement des agents économiques de détenir des liquidités à la fois Aldlten et inversement avec le taux de change.

**Mots clés:** l'argent, la politique monétaire, les modèles de mesure économiques, le revenu réel, taux d'inflation, taux d'intérêt, taux de change.

## Summary:

This study aims to try to build a model explains the demand for money in Algeria, have been using four independent variables which income, inflation, interest rate and exchange rate and this, taking into account the characteristics of the Algerian economy and depending on theories that dealt with this topic, annual data covering the period (1990- 2010), was obtained from various government sources (the International Monetary Fund, the National Bureau of Statistics, ..... etc), the study has begun testing the variables included in the model using ordinary least squares as lead to accurate results, where it was noted at the beginning of estimation model that is rejected from the beginning and we had to get into the delay coefficient by one notch on both models of the variable, After differentiation and test the validity of each model we determined that the demand for money is influenced directly proportional to real income and institutional change, which reflects the behavior of economic agents to hold cash in both Aldlten and inversely with the exchange rate.

**Key words:** money, monetary policy, economic measurement models, real income, inflation rate, interest rate, exchange rate.

تَعْمِدْ بِحَمْدِ اللَّهِ

تَعَالَى

وَعَوْنِهِ

الطالب: نور الدين بوزيد